الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
مـــــع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك.
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
مـــع
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

المحتويات

	صفحة
تقرير مراقبي الحسابات المستقلين	
بيان المركز المالي المجمع	3
بيان الدخل المجمع	4
بيان الدخل الشامل المجمع	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع	6
بيان التدفقات النقدية المجمع	8 -7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	49 – 9

مكتب الواحة
لتدقيق الحسابات
علي عويد رخيص

عضو في المجموعة الدولية للمحاسبة

صندوق بريد : 27387 الصفاة
13134 - دولة الكويت
تليفون : 22423415 (965)
فاكسملي : 22423417 (965)

RSM البزيع و شركاهم
محاسبون قانونيون

عمارة الخطوط الجوية الكويتية – الدور السابع شارع الشهداء صندوق بريد : 2115 الصفاة 13022 - دولة الكويت
تليفون : 22410010 (965)
22961000 (965)
فاكسملي : 22412761 (965)
www.albazie.com

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

حضرات السادة المساهمين المحترمين
الشركة الوطنية العقارية - شركة مساهمة كويتية
دولة الكويت

تقرير البيانات المالية المجمعة

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة للشركة الوطنية العقارية - ش.م.ك. (الشركة الأم) وشركاتها التابعة (المجموعة) والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية آنذاك وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية المجمعة

إن إعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقا لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة . وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة بناء على التدقيق الذي قمنا به . لقد قمنا بالتدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الإلتزام بأخلاق المهنة وتخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة . يتم اختيار الإجراءات استنادا إلى تقدير مدققي الحسابات، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدققي الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية المجمعة .

باعتقادنا أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية و ملائمة لتوفر أساسا معقولا يمكننا من إبداء رأينا .

الرأي

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة تظهر بصورة عادلة – من جميع النواحي المادية – المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية آنذاك وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

التأكيد على أمر

نود أن نشير إلى الإيضاحات رقم (7) و (32) و (33) و (34) حول البيانات المالية المجمعة .

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك ، إن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة الأم ، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا . وإن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وأن المعلومات المحاسبية الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وفي حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للمجموعة أو نتائج أعمالها فيما عدا احتفاظ الشركة الأم باستثمارات مباشرة مما يخالف أغراضها.

علي عويد رخيص
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 72
عضو في المجموعة الدولية للمحاسبة

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
31 مارس 2011

الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك. وشركاتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

الموجودات	إيضاح	2010	2009
الموجودات :			
نقد ونقد معادل	3	**13,242,161**	11,081,010
وديعة لأجل		-	600,000
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	4	**61,810**	-
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	5	**12,127,140**	11,601,741
استثمارات متاحة للبيع	6	**14,571,465**	18,518,535
استثمار في شركات زميلة	7	**186,672,923**	218,299,343
عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة	8	**30,899,472**	32,088,881
عقارات قيد التطوير	9	**109,653,213**	119,800,455
ممتلكات وعقارات ومعدات	10	**9,713,440**	8,434,086
عقارات استثمارية	11	**197,324,866**	199,633,135
مجموع الموجودات		**574,266,490**	620,057,186
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات :			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	12	**117,772,384**	138,435,157
ضرائب مؤجلة	13	**5,606,245**	6,041,940
تسهيلات بنكية	14	**199,903,858**	192,431,841
سندات	15	**13,792,451**	7,229,392
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	16	**845,029**	769,100
مجموع المطلوبات		**337,919,967**	344,907,430
حقوق الملكية :			
رأس المال	17	**81,419,506**	81,419,506
أسهم الخزانة	18	**(7,363,836)**	(7,179,151)
احتياطي قانوني	19	**39,291,710**	39,291,710
احتياطي أسهم الخزانة		**12,857,601**	12,859,431
أثر التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة		**(6,116,455)**	(3,145,900)
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة		**157,728**	(2,892,107)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(2,698,428)**	4,027,650
أرباح مرحلة		**93,072,043**	127,520,938
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**210,619,869**	251,902,077
الحصص غير المسيطرة		**25,726,654**	23,247,679
مجموع حقوق الملكية		**236,346,523**	275,149,756
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**574,266,490**	620,057,186

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (39) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

جميل سلطان العيسى
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك. وشركاتها التابعة
بيان الدخل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	2010	2009
الإيرادات :			
إيرادات الإيجارات		**10,443,282**	8,587,112
صافي إيراد المبيعات		**12,816,834**	1,845,508
الحصة من نتائج الشركات الزميلة	7	**5,345,190**	35,108,063
التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	11	**(3,134,545)**	15,156,915
		25,470,761	60,697,598
المصاريف :			
تكلفة موظفين		**(5,015,932)**	(5,060,547)
تكاليف المبيعات		**(13,301,183)**	(1,978,201)
عمومية وإدارية	20	**(6,910,048)**	(7,301,357)
استهلاكات وإطفاءات		**(777,558)**	(494,542)
		(26,004,721)	(14,834,647)
(خسارة) ربح العمليات		**(533,960)**	45,862,951
صافي ربح الاستثمارات	21	**866,567**	155,243
صافي ربح بيع شركات تابعة	2	**4,560,931**	–
خسائر انخفاض في القيمة	22	**(37,439,089)**	(9,655,349)
إيرادات أخرى	23	**1,630,552**	2,973,829
الحصة من نتائج شركة المحاصة		–	(35,161)
إيرادات فوائد	24	**3,633,499**	3,664,491
مصاريف فوائد	25	**(3,808,498)**	(2,950,541)
مخصصات	26	**(3,318,529)**	(3,733,089)
مصاريف ضرائب	13	–	(6,041,940)
خسائر فروقات عملة أجنبية		**(40,084)**	(656,853)
(خسارة) ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(34,448,611)**	29,583,581
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		–	(70,000)
صافي (خسارة) ربح السنة		**(34,448,611)**	29,513,581
الخاص بـــ :			
مساهمي الشركة الأم		**(34,448,895)**	29,520,104
الحصص غير المسيطرة		**284**	(6,523)
		(34,448,611)	29,513,581
(خسارة) ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم (فلس)	30	**(44.46)**	38.06

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (39) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. وشركاتها التابعة
بيان الدخل الشامل المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	إيضاح	**2010**	2009
صافي (خسارة) ربح السنة		**(34,448,611)**	29,513,581
الدخل الشامل الآخر :			
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**(7,451,187)**	5,906,151
استثمارات متاحة للبيع	6	**3,049,835**	1,224,323
حصة الدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة	7	**(2,970,555)**	4,545,978
(الخسارة) الدخل الشامل الآخر للسنة		**(7,371,907)**	11,676,452
مجموع (الخسارة) الدخل الشامل للسنة		**(41,820,518)**	41,190,033
الخاص بـــ :			
مساهمي الشركة الأم		**(41,095,693)**	39,973,226
الحصص غير المسيطرة		**(724,825)**	1,216,807
مجموع (الخسارة) الدخل الشامل للسنة		**(41,820,518)**	41,190,033

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (39) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك. وشركاتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	الخاص بمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	أسهم الخزانة	احتياطي قانوني	احتياطي أسهم الخزانة	أثر التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة	التغيرات التراكمية في القيمة العادلة	تعديلات ترجمة عملات أجنبية	أرباح مرحلة	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجمـــوع
الرصيد في 31 ديسمبر 2008	81,419,506	(7,015,148)	36,332,700	12,859,431	(9,667,825)	(4,116,430)	(655,172)	100,959,845	210,116,907	22,646,724	232,763,631
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	4,545,978	1,224,323	4,682,822	29,520,103	39,973,226	1,216,807	41,190,033
الحصة في التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة – ايضاح 7	-	-	-	-	1,975,947	-	-	-	1,975,947	-	1,975,947
شراء أسهم خزانة	-	(164,003)	-	-	-	-	-	-	(164,003)	-	(164,003)
المدفوع للحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(615,852)	(615,852)
المحول الى الاحتياطي القانوني	-	-	2,959,010	-	-	-	-	(2,959,010)	-	-	-
الرصيد في 31 ديسمبر 2009	81,419,506	(7,179,151)	39,291,710	12,859,431	(3,145,900)	(2,892,107)	4,027,650	127,520,938	251,902,077	23,247,679	275,149,756
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(2,970,555)	3,049,835	(6,726,078)	(34,448,895)	(41,095,693)	(724,825)	(41,820,518)
شراء أسهم خزانة	-	(263,659)	-	-	-	-	-	-	(263,659)	-	(263,659)
بيع أسهم خزانة	-	78,974	-	(1,830)	-	-	-	-	77,144	-	77,144
المحصل من الحصص غير المسيطرة لزيادة رأس مال شركات تابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	3,303,800	3,303,800
المدفوع للحصص غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(100,000)	(100,000)
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	**81,419,506**	**(7,363,836)**	**39,291,710**	**12,857,601**	**(6,116,455)**	**157,728**	**(2,698,428)**	**93,072,043**	**210,619,869**	**25,726,654**	**236,346,523**

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (39) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك. وشركاتها التابعة
بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	ايضاح	2010	2009
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :			
(خسارة) ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(34,448,611)**	29,583,581
تسويات :			
استهلاكات و إطفاءات		**777,558**	494,542
صافي ربح الاستثمارات		**(866,567)**	(155,243)
خسائر انخفاض في القيمة		**37,439,089**	9,655,349
الحصة من نتائج الشركات الزميلة		**(5,345,190)**	(35,108,063)
الحصة من نتائج شركة المحاصة		–	35,161
ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**(9,992)**	(101,831)
صافي ربح بيع شركات تابعة		**(4,560,931)**	–
التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية		**3,134,545**	(15,156,915)
ايرادات فوائد		**(3,633,499)**	(3,664,491)
مصاريف فوائد		**3,808,498**	2,950,541
استبعادات أعمال رأسمالية قيد التنفيذ		–	11,298
مخصصات		**3,318,529**	3,733,089
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**203,888**	191,478
		(182,683)	(7,531,504)
التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :			
مدينون وأرصدة مدينة أخرى		**(672,151)**	1,215,770
دائنون وأرصدة دائنة أخرى		**3,314,691**	13,404,205
النقد الناتج من العمليات		**2,459,857**	7,088,471
المدفوع عن مكافأة نهاية الخدمة للموظفين		**(120,317)**	(162,431)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**2,339,540**	6,926,040
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :			
شراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**(237,760)**	–
المحصل من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل		**166,120**	–
النقص (الزيادة) في وديعة لأجل		**600,000**	(600,000)
شراء استثمارات متاحة للبيع		**(1,893,922)**	(328,728)
المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع		**2,968,854**	404,973
المدفوع لتأسيس شركات زميلة تخص شركة محاصة		**(787,633)**	–
المحصل من بيع شركات تابعة		**6,643,172**	–
المدفوع عن عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة		**(58,826)**	(130,199)
المدفوع عن عقارات قيد التطوير		**(1,479,300)**	(1,340,214)
شراء ممتلكات وعقارات ومعدات		**(2,105,556)**	(4,387,391)
المحصل من بيع ممتلكات وعقارات ومعدات		**45,305**	229,504
المدفوع عن سداد أقساط لشراء أراضي		**(20,142,108)**	(10,354,945)
المدفوع لإضافات على عقارات استثمارية		**(6,939,399)**	(18,227,333)
توزيعات أرباح مستلمة من شركة زميلة		**9,397,970**	–
ايرادات توزيعات أرباح مستلمة		**68,898**	121,035
فوائد مستلمة		**433,788**	808,627
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(13,320,397)**	(33,804,671)

الشركة الوطنية العقارية – ش. م. ك. وشركاتها التابعة
تابع / بيان التدفقات النقدية المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

	ايضاح	2010	2009
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :			
صافي الحركة على تسهيلات بنكية		**7,472,017**	35,875,531
المحصل من إصدار سندات		**6,563,059**	–
شراء أسهم الخزانة		**(263,659)**	(164,003)
المحصل من بيع أسهم الخزانة		**77,144**	–
مصاريف فوائد مدفوعة		**(11,128,979)**	(10,367,266)
توزيعات أرباح مدفوعة		**(199,371)**	(143,986)
صافي المحصل من (المدفوع الى) الحصص غير المسيطرة		**3,203,800**	(615,852)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**5,724,011**	24,584,424
تعديلات ترجمة عملات أجنبية		**7,495,135**	(3,302,978)
صافي الزيادة (النقص) في النقد والنقد المعادل		**2,238,289**	(5,597,185)
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**11,081,010**	16,678,195
النقد والنقد المعادل المتعلق باستبعاد شركة تابعة		**(77,138)**	–
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	3	**13,242,161**	11,081,010

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (39) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

1 – التأسيس والنشاط

إن الشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية عامة مسجلة في الكويت ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي المالي. تمارس الشركة الأم أنشطة الاستثمارات العقارية وإدارتها ، وكذلك إنشاء وصيانة العقارات . تحتفظ الشركة الأم أيضا باستثمارات في أوراق مالية .

إن الشركة الأم مسجلة في السجل التجاري تحت رقم 19628 بتاريخ 15 نوفمبر 1973.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص.ب: 22644 الصفاة ، 13087 دولة الكويت .

إن إجمالي عدد موظفي المجموعة كما في 31 ديسمبر 2010 هو 324 موظف (31 ديسمبر 2009 – 324 موظف).

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 31 مارس 2011 . إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها .

2 – السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ – أسس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، ومعظم الاستثمارات المتاحة للبيع والعقارات الاستثمارية والتي تدرج بقيمتها العادلة . إن السياسات المحاسبية المطبقة من المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات لمعايير المحاسبة الدولية كما في 1 يناير 2010 .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل) (2008)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل) عددا من التغييرات الجوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تتم بعد تاريخ سريان هذا المعيار . تؤثر هذه التغييرات على تقييم الحصص غير المسيطرة، وكذلك المحاسبة عن تكاليف المعاملة، إضافة إلى التسجيل المبدئي والقياس اللاحق للمقابل المحتمل من المعاملة، و كذلك عمليات دمج الأعمال المحققة على مراحل . وسوف تؤثر هذه التغييرات على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تتم فيها الحيازة و كذلك النتائج المستقبلية التي سيتم إدراجها .

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة" (المعدل) (2008)

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل) أن يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية في شركة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم مالكين . لذلك ، فإن مثل تلك المعاملة لم يعد ينتج عنها شهرة ولن ينتج عنها أرباح أو خسائر . إضافة إلى ذلك ، فإن هذا المعيار المعدل يؤدي إلى التغيير في المحاسبة عن الخسائر المتكبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك المحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة . إن تغييرات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 (المعدل) سوف تؤثر على الحيازات المستقبلية أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة وكذلك المعاملات مع الحصص غير المسيطرة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "التعديل"–"عرض البيانات المالية"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي اصدرت في إبريل 2009 . يوضح هذا التعديل أن التسويات المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار الملكية لا صلة لها بتصنيفها كمطلوبات متداولة أو غير متداولة. نتج عن تعديل تعريف المطلوبات المتداولة في هذا المعيار أن سمح هذا التعديل بتصنيف المطلوبات كمطلوبات غير متداولة (شريطة أن يكون للمنشأة حقا غير مشروط لإرجاء تسوية هذه المطلوبات عن طريق تحويل مبالغ نقدية أو موجودات أخرى لفترة لا تقل عن 12شهر بعد انتهاء الفترة المحاسبية) على الرغم من أن المجموعة قد يطلب منها اتمام التسوية عن طريق أسهم من قبل طرف آخر في أي وقت. قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (التعديل) ابتداء من 1 يناير 2010 . ليس لهذا التعديل تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"

إن هذا التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي تم نشرها في إبريل 2009 . هذا التعديل ينص صراحة على أن الإنفاق الذي ينتج عنه الاعتراف بأصل هو فقط ذلك الانفاق الذي يتم تصنيفه كتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة . لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ب) .

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير والتفسيرات التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها من قبل المجموعة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية"

يوضح هذا المعيار ، والذي سيكون جاري التأثير على الفترات السنوية التي ستبدأ من أو بعد 1 يناير 2013، كيفية تصنيف و قياس الموجودات من قبل المنشأة. ينص هذا المعيار على أن يتم تصنيف جميع الموجودات المالية ككل بناء على نموذج عمل المنشأة في إدارة الموجودات المالية وعلي خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية . تقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. إن هذه المتطلبات تحسن وتبسط طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39. تطبق تلك المتطلبات نهجاً ثابتاً لتصنيف الموجودات المالية لتحل محل العديد من فئات الموجودات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 والتي يوجد لكل منها أسلوب تصنيف خاص بها . كما ينتج عن تلك المتطلبات طريقة موحدة لتحديد الانخفاض في القيمة لتحل محل العديد من طرق تحديد الانخفاض في القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الناتجة عن تصنيفات الفئات المختلفة .

أخرى

تعديلات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الافصاحات	– تحويلات الموجودات المالية
معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (المعدل في 2009)	– افصاحات عن الأطراف ذات صلة
تعديلات معيار المحاسبة الدولي رقم (32)	– تصنيف حقوق الإصدار
التعديلات على تفسير رقم (14)	– الدفعات المقدمة للحد الأدنى لمتطلبات التمويل
التفسير رقم (19)	– تسوية المطلوبات المالية عن طريق أدوات الملكية

ب – الأراء والتقديرات الهامة:

إن المجموعة تقوم ببعض التقديرات والافتراضات التي تتعلق بأسباب مستقبلية .إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة . قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

1) الأراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح 2، قامت الإدارة بإبداء الأراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

- تحقق الإيراد :
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد خصائص تحقيق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:
إن تحديد المبلغ القابل للاسترداد المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب انخفاض في قيمة المدينين يتطلب أراء هامة.

- تصنيف الاستثمارات:
عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو"متاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات.
تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناؤها مبدئيا بهدف تحقيق ربح قصير الأجل أو إذا تم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، وذلك بشرط إمكانية قياس قيمتها العادلة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

- إنخفاض قيمة الاستثمارات:
تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتحديد حدوث إنخفاض في القيمة للإستثمارات المتاحة للبيع، حيث يتطلب تحديد هذا الإنخفاض أراء هامة. ولتكوين هذه الأراء، تقوم المجموعة بتقييم عدة عوامل ومنها الإنخفاض الجوهري أو المطول في القيمة العادلة عن التكلفة وكذلك الحالة المالية ودلائل المستقبل القريب لأعمال الجهة المستثمر فيها والذي يتضمن عوامل أداء القطاع والصناعة الخاصة بتلك الجهة، وكذلك التغيرات في التكنولوجيا وتغيرات التدفقات النقدية التشغيلية والمالية. إن تحديد ما إذا كان الإنخفاض مؤثرا أو مطولا يتطلب أراء هامة.

- تصنيف الأراضي:
عند اقتناء الأراضي، تقوم المجموعة بتصنيف هذه الأراضي في أحد البنود التالية، بناء على نية الإدارة لاستخدام الأراضي:

(أ) عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة:
وذلك عندما يكون غرض المجموعة هو بيع الأراضي خلال النشاط الإعتيادي للمجموعة. يتم تصنيف تلك الأراضي في هذه الحالة كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(ب) عقارات قيد التطوير:
وذلك عندما يكون غرض المجموعة هو تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل. يتم تصنيف كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات في هذه الحالة كعقارات قيد التطوير.

(جـ) ممتلكات وعقارات ومعدات:
وذلك عندما يكون غرض المجموعة هو تطوير الأراضي بهدف شغلها من قبل المجموعة في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية. يتم تصنيف كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات (إن وجدت) في هذه الحالة كممتلكات وعقارات ومعدات.

(د) عقارات استثمارية:
وذلك عندما يكون غرض المجموعة هو تأجير الأراضي أو تطويرها بهدف تأجيرها في المستقبل أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها أو أن الهدف منها لم يتم تحديده بعد. يتم تصنيف كلا من الأراضي وتكاليف الإنشاءات (إن وجدت) في هذه الحالة كعقارات استثمارية.

2) التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة كما في تاريخ المركز المالي المجمع والتي تتضمن مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- القيمة العادلة للاستثمارات غير المسعرة :

تقوم المجموعة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، وذلك بالرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة أو بالاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة أو باستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية والمخصومة والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها :

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات. إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن تحديد مبلغ المخصص والمبالغ المشطوبة تتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن المخصصات وشطب الذمم المدينة تخضع لموافقة الإدارة.

- إعادة تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة، حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل المجمع. قامت المجموعة بإستخدام مقيمين مستقلين لتحديد القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر 2010.

- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

يحدث الانخفاض في القيمة عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد قيمتها القابلة للإسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى .إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لإستبعاد الأصل . يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على التدفقات النقدية المخصومة.

جـ – أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الوطنية العقارية – ش.م.ك. (الشركة الأم) والشركات التابعة التالية :

الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2010 %	نسبة الملكية 2009 %
1. شركة محاصة مجمع دسمان التجاري	الكويت	62.117	62.117
2. شركة إتش أر دي إنترناشيونال لتطوير الموارد البشرية – ذ.م.م.	الكويت	80	80
3. شركة التكافح الذهبي للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	الكويت	100	100
4. شركة العقبة للمشاريع الوطنية العقارية (شركة مساهمة خاصة)	الأردن	70	70
5. الشركة الكويتية الوطنية العقارية (شركة ذات مسؤولية محدودة)	باكستان	100	100
6. المجموعة الوطنية القابضة (شركة مساهمة لبنانية)	لبنان	100	100
7. الشركة الكويتية لتطوير المشاريع السياحية (شركة مساهمة خصوصية)	تونس	100	100
8. الشركة الكويتية الوطنية العقارية (شركة مساهمة مصرية)	مصر	100	100
9. شركة مشاريع الوطنية القابضة – ش.م.ك. (قابضة)	الكويت	100	98
10. الشركة الوطنية للاستثمار والتعمير (شركة مساهمة خاصة)	الأردن	100	100
11. شركة كربدكو العقارية المحدودة	العراق	51	51
12. فريش وورلد الدولية للتجهيزات الغذائية – ش.م.ك. (مقفلة)	الكويت	70	70
13. الشركة الكويتية اليمنية للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	اليمن	100	100
14. شركة مشاريع الشرق الأوسط للتجارة العامة – ذ.م.م.	الكويت	100	100
15. شركة الكويت وادي النيل للتنمية العمرانية (كواديكو) (شركة مساهمة مصرية)	مصر	80	80
16. شركة ناشونال هورايزن أوفيس تاور– منطقة حرة – ذ.م.م	الإمارات	100	100
17. شركة ناشونال هورايزن هوتل – منطقة حرة – ذ.م.م	الإمارات	100	100
18. شركة مساكن جلوبال العقارية – ش.م.ك.(مقفلة)	الكويت	100	100
19. شركة فيكتس لإدارة المطاعم – ذ.م.م	الكويت	100	-

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم .وتوجد السيطرة عندما يكون لدى الشركة الأم المقدرة بشكل مباشر أو غير مباشر على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة لتستفيد من أنشطتها . تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية .عند التجميع، يتم استبعاد الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة .يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج .

يتم قياس الحصص غير المسطيرة إما بالقيمة العادلة ، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراة ، وذلك على أساس كل عملية على حده .

يتم قياس عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة ، مع عدم التغير في السيطرة ، كمعاملة حقوق ملكية . يتم توزيع الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى لو نتج عن هذا التوزيع عجز في رصيدها. إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة ، فإنها تقوم بالآتي:

- إستبعاد موجودات (بما في ذلك الشهرة) ومطلوبات الشركة التابعة .
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة .
- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية .
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم .
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار تم الاحتفاظ به .
- إدراج أي فائض أو عجز في بيان الدخل المجمع .
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع أو الأرباح المرحلة أيهما أنسب .

قامت الشركة الأم خلال السنة بزيادة حصتها بنسبة 2% في شركتها التابعة " شركة مشاريع الوطنية القابضة – ش.م.ك. (قابضة)" من 98% إلى 100% ، و لم ينتج عن عملية الإقتناء أي شهرة.

بيع شركات تابعة

1- خلال السنة، قامت شركة المجموعة الوطنية القابضة (شركة مساهمة لبنانية) المملوكة بالكامل للشركة الأم ببيع شركتين تابعتين مملوكتين لها بالكامل بالجمهورية اللبنانية، حيث بلغت قيمة بيع هاتين الشركتين 21,815,527 دولار أمريكي (المعادل لمبلغ 6,307,741 دينار كويتي)، كما بلغ الربح الناتج عن البيع 14,903,111 دولار أمريكي (المعادل لمبلغ 4,309,086 دينار كويتي).

تم احتساب قيمة الربح الناتج عن البيع كما يلي:

	دينار كويتي	دولار أمريكي
قيمة عملية البيع	6,307,741	21,815,527
يخصم : مصاريف تتعلق بعملية البيع	(64,569)	(223,317)
	6,243,172	21,592,210
يخصم : القيمة العادلة لصافي الموجودات كما في تاريخ البيع (ايضاح – 8)	(1,934,086)	(6,689,099)
الربح الناتج عن البيع	4,309,086	14,903,111

2- خلال السنة، قامت الشركة الأم ببيع شركة تابعة مملوكة بالكامل – شركة فيكتس لإدارة المطاعم – ذ.م.م ، حيث بلغت قيمة بيع تلك الشركة مبلغ و قدرة 400,000 دينار كويتي، كما بلغ الربح الناتج عن البيع 251,845 دينار كويتي.

تم احتساب قيمة الربح الناتج عن البيع كما يلي:

	دينار كويتي
قيمة عملية البيع	400,000
يخصم : القيمة العادلة لصافي الموجودات كما في تاريخ البيع	(148,155)
الربح الناتج عن البيع	251,845

طريقة التجميع النسبي

إن شركات المحاصة هي ترتيب تعاقدي تقوم بموجبه المجموعة وأطراف أخرى بنشاط اقتصادي يخضع للسيطرة المشتركة، وهذا عندما يكون اتخاذ القرارات الهامة للسياسات المالية والتشغيلية يتطلب الموافقة الجماعية للشركاء.

تسجل المجموعة حصتها في أحد الشركات تحت السيطرة المشتركة باستخدام طريقة التجميع النسبي. يتم تجميع حصة المجموعة في كل من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات للشركات تحت السيطرة المشتركة مع البنود المشابهة في القوائم المالية المجمعة على أساس البنود المتماثلة.

تتضمن البيانات المالية المجمعة المرفقة تجميع جزئي لاستثمار الشركة الأم بنسبة 50% في شركة محاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) وهي شركة مسجلة في مالطا. إن أنشطة شركة المحاصة الرئيسية هي إستثمار وتطوير المشاريع العقارية.

د – النقد والنقد المعادل:

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع البنكية التي تستحق خلال فترة 3 أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ معروفة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

هـ – الاستثمارات:

تقوم المجموعة بتصنيف استثماراتها في فئة "الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وفئة "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن هذا التصنيف يعتمد على الغرض الذي تم شراء الاستثمارات من أجله ويحدد من قبل الإدارة عند الإعتراف المبدئي.

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تتضمن هذه الفئة استثمارات محتفظ بها لغرض التداول . يتم تصنيف الاستثمار كمحتفظ به لغرض التداول إذا تم اقتناؤه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءاً من محفظة استثمارات تدار معاً ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أوإذا كانت مشتقة لم يتم تصنيفها وفعالة كأداة تحوط.

يصنف الاستثمار من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي إذا كان التصنيف يلغي أو يقلل بشكل كبير عدم التوافق في القياس أوالتحقق الذي سيظهر بخلاف ذلك، أو إذا كانت الاستثمارات مدارة ويتم تقييم أدائها وعمل تقرير داخلي لها على أساس القيمة العادلة وفقا لإدارة مخاطر موثقة أو استراتيجية استثمارية.

إن الاستثمارات في هذه الفئة تصنف كموجودات متداولة في حالة الاحتفاظ بها لغرض التداول أو أنه من المتوقع تحققها خلال 12 شهراً من نهاية فترة التقرير.

استثمارات متاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية، وهي إما تم تصنيفها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى. كما يتم تصنيفها كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية استبعاد الاستثمار خلال 12 شهراً من نهاية السنة المالية.

يتم الاعتراف بعمليات شراء وبيع الاستثمارات في تاريخ التسوية – و هو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة المجموعة. يتم قيد الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف العمليات.

بعد الإعتراف المبدئي، يتم إدراج الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقا بالقيمة العادلة. إن القيمة العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على سعر آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع في التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل المجمع.

في حالة عدم توفر طريقة موثوق بها لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع، فإنه يتم إدراجها بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

في حالة استبعاد أو انخفاض قيمة استثمار متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغييرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل المجمع.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كليا أو جزئيا) إما عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من هذا الاستثمار، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الاستثمار، وكذلك في أي من الحالتين التاليتين:

أ – إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الاستثمار من قبل المجموعة، أو،

ب– عندما لا يتم التحويل، أو عند الاحتفاظ بجميع المخاطر والعوائد للاستثمار ولكن يتم تحويل السيطرة على الاستثمار. في حال إحتفاظ المجموعة بالسيطرة على الإستثمار، فيجب عليها إدراج الاستثمار بحدود نسبة إستمرارية مشاركتها فيه.

تقوم المجموعة في نهاية كل سنة مالية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع، فإن أي انخفاض مؤثر أو مطول في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح اقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، فإن إجمالي الخسارة التراكمية – الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوما منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل المجمع – تحول من بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل المجمع. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل المجمع للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل المجمع.

و – المدينون:

يتم الاعتراف مبدئيا بالمدينين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية ناقصا مخصص الانخفاض في القيمة. إن مخصص الانخفاض في قيمة المدينين التجاريين يثبت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن المجموعة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمستحقات من المدينين. إن الضائقة المالية الجوهرية للمدينين أو كونهم معرضون لإشهار إفلاسهم أو إعادة هيكلتهم المالية أو عدم إنتظامهم أو عجزهم عن السداد (لمدة أكثر من 365 يوما بعد تاريخ الاستحقاق) تعتبر مؤشرات على الإنخفاض في القيمة للمدينين. إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصومة باستخدام معدل الفائدة الفعلية الأصلي. يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل المجمع . في حالة عدم تحصيل أرصدة المدينين التجاريين، يتم شطبها مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق شطبه يدرج من خلال بيان الدخل المجمع.

ز – الشركات الزميلة :

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة فيها تأثيرا جوهريا، وليس سيطرة، على القرارات الخاصة بسياساتها المالية والتشغيلية. تتضمن البيانات المالية المجمعة حصة المجموعة من نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ البداية الفعلية للتأثير الجوهري حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كموجودات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها تحت المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

وفقا لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أي تغير لاحق لتاريخ الاقتناء في حصص المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة مخصوما منها أي انخفاض في القيمة لكل استثمار على حدة. تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل في الجوهر جزء من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بالدفع نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة. تظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها لتحديد ما إذا كانت قد انخفضت قيمتها باعتبارها جزء من الاستثمار. إن أي زيادة في حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة عن تكلفة الاقتناء بعد إعادة التقييم يتم إدراجها مباشرة ضمن بيان الدخل المجمع.

ح – الشهرة:

تمثل الشهرة الناتجة من اقتناء شركة تابعة في زيادة تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة الشركة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة التابعة أو الشركة تحت السيطرة المشتركة المقتناة كما في تاريخ عملية الاقتناء. تظهر الشهرة مبدئيا كأصل بالتكلفة و يتم قياسها لاحقا بالتكلفة ناقصا خسائر الانخفاض المتراكمة في القيمة.

لغرض التأكد من وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على كل وحدات توليد النقد للمجموعة والمتوقع لها الاستفادة من عملية الدمج. يتم مراجعة وحدات توليد النقد التي تم توزيع الشهرة عليها بشكل سنوي أو بشكل أكثر تكرارا عندما يكون هناك دليل على انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة الإستردادية لوحدة توليد النقد أقل من القيمة الدفترية لتلك الوحدة، فإنه يتم أولا تخفيض القيمة الدفترية لأي شهرة تم توزيعها على هذه الوحدة بقيمة انخفاض القيمة ثم تخفض باقي الموجودات في نفس الوحدة بأسلوب نسبي طبقا للقيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. لا يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات اللاحقة.

في حالة استبعاد شركة تابعة أو شركة تحت السيطرة المشتركة، فإن المبالغ المتعلقة بالشهرة تؤخذ بالإعتبار لتحديد ربح أو خسارة الاستبعاد.

إن سياسة المجموعة الخاصة بالشهرة الناتجة عن عملية اقتناء شركة زميلة قد تم عرضها في سياسة الاستثمار في الشركات الزميلة رقم (2 – ز).

في حال زيادة صافي القيمة العادلة لحصة المجموعة من الموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة المقتناة عن تكلفة الاقتناء، فإنه يجب على المجموعة إعادة تقييم تعريف وقياس صافي الموجودات المحددة وتكلفة الاقتناء، ومن ثم إدراج قيمة الزيادة المتبقية بعد إعادة التقييم ضمن بيان الدخل المجمع.

ط – عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة:

يتم تبويب العقارات التي تم اقتناؤها بهدف بيعها في المستقبل كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة. يتم إثبات تلك العقارات بالتكلفة أوصافي القيمة القابلة للاسترداد أيهما أقل. إن صافي القيمة القابلة للاسترداد هي قيمة سعر البيع مطروحا منه تكاليف تطوير تلك العقارات وتكاليف بيعها.

ي – عقارات قيد التطوير:

يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً خسائر الإنخفاض في القيمة. يتم مراجعة القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير لغرض تحديد ما إذا كان يوجد إنخفاض في القيمة في حالة وجود أحداث أوتغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. إذا توفرت تلك المؤشرات، وفي حالة زادت القيمة الدفترية عن المبلغ المقدر والممكن استرداده، فإنه يتم تخفيض العقارات قيد التطوير إلى القيمة القابلة الإسترداد.

يعتبر العقار منجز عندما تكتمل فيه جميع الأنشطة المتعلقة فيه بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بأكمله . في تلك المرحلة مجموع قيمة الأصول يتم استبعادها من عقارات تحت التطوير.

ك – ممتلكات وعقارات ومعدات :

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والعقارات والمعدات سعر الاقتناء وأي تكلفة مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيلها، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الدخل المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الممتلكات والعقارات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً ، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والعقارات والمعدات .

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو استبعاد الممتلكات والعقارات والمعدات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الدخل المجمع.

تتضمن الممتلكات والعقارات والمعدات للمجموعة أعمال رأسمالية قيد التنفيذ مصنفة كممتلكات وعقارات ومعدات، والتي تتمثل في العقارات التي تقوم المجموعة بتطويرها بهدف شغلها من قبل المجموعة في إنتاج أو توريد السلع أو الخدمات أو لأغراض إدارية، حيث يتم قيد تكاليف إقتناء هذه العقارات وتكاليف الإنشاءات المتعلقة بها (إن وجدت) كممتلكات وعقارات ومعدات. لا يخضع هذا البند بالممتلكات والعقارات والمعدات إلى حساب الإستهلاك إلا بعد الإنتهاء من تطويره و جعله جاهزا للتشغيل.

يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبنود الممتلكات والعقارات والمعدات كما يلي:

	سنوات
تحسينات مواقع	20
مباني	20
أثاث وديكور وأخرى	5
معدات مكتبية	5 – 3
سيارات	4

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من أن الطريقة وفترة الاستهلاك متفقتين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والعقارات والمعدات.

ل – انخفاض قيمة الموجودات:

تقوم المجموعة في تاريخ المركز المالي بمراجعة القيم الدفترية للموجودات الملموسة وغير الملموسة للتأكد فيما إذا كان هناك دليل على انخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لاحتساب خسائر الانخفاض في القيمة (إن وجدت) . إذا لم يكن من الممكن احتساب القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد من وحدة توليد النقد للأصل التابع لها.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب . يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للأصل المقدرة (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الاعتراف بخسارة الانخفاض في القيمة مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها، وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة انخفاض قيمة الأصل كانخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الانخفاض في القيمة، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري للأصل (أو وحدة توليد النقد) بسبب عكس خسارة انخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الاعتراف بأية خسارة من انخفاض قيمة الأصل خلال السنوات السابقة. يتم الاعتراف بعكس خسارة الانخفاض مباشرة في بيان الدخل المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية الحالية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الانخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

م – عقارات استثمارية :

إن العقارات الاستثمارية هي العقارات المحتفظ بها لغرض تأجيرها و / أو لغرض زيادة قيمتها الرأسمالية أو العقارات التي سيتم تطويرها بهدف تأجيرها في المستقبل أو العقارات التي لم يتم تحديد الهدف منها بعد. يتم إدراج العقارات الإستثمارية بالقيمة العادلة ويتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الدخل المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

إن العقارات المصنفة كعقارات إستثمارية و التي تتضمن مخاطر جوهرية قد تعيق تطويرها أو التي لا يمكن التوصل إلى قيمة عادلة لها بطريقة موثوق بها يتم قيدها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عندما تستبعد أو تسحب نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أي منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أوإنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الدخل المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عندما يحدث تغير في الاستخدام يدل عليه نهاية شغل المالك له أوبداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر. يتم التحويل من العقار الاستثماري فقط عندما يحدث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه.

ن – الدائنون :

يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي .

س – الاقتراض:

يتم إدراج القروض مبدئيا بالقيمة العادلة بالصافي بعد خصم التكاليف المتكبدة . يتم إدراج القروض لاحقا بالتكلفة المطفأة ، ويتم إدراج الفروقات بين المبلغ المحصل (بالصافي بعد خصم تكلفة العملية) والقيمة المستردة في بيان الدخل المجمع خلال فترة الاقتراض باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ع – مكافأة نهاية الخدمة للموظفين :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقوانين العمل بالدول المسجلة بها كل من الشركة الأم وشركاتها التابعة كل حسب دولته وكذلك عقود الموظفين. إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ المركز المالي، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام.

ف – عقود الإيجار:

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعوائد المادية المتعلقة بالملكية. إن جميع عقود الإيجار الأخرى تصنف كعقود إيجار تمويلية.

المجموعة كمؤجر

يتم الاعتراف بالإيرادات التأجيرية من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات للعقد يتم إضافتها على القيمة الحالية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

المجموعة كمستأجر

إن الدفعات الايجارية المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار. إن المبالغ المدفوعة والمستحقة كحافز للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار.

ص – رأس المال :

تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

ق - أسهم الخزانة :

تتمثل أسهم الخزانة في أسهم الشركة الأم الخاصة التي تم إصدارها ثم إعادة شراؤها لاحقا من قبل الشركة الأم ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغائها بعد. ويتم المحاسبة عن أسهم الخزانة باستخدام طريقة التكلفة. وفقا لطريقة التكلفة، يتم إدراج متوسط تكلفة الأسهم المعاد شراؤها كحساب معاكس ضمن حقوق الملكية .عند إعادة إصدار هذه الأسهم يتم إدراج الأرباح في حساب منفصل غير قابل للتوزيع ضمن حقوق الملكية "احتياطي أسهم الخزانة"، ويتم تحميل أي خسائر محققة على الحساب نفسه في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب، ويتم تحميل الخسائر الإضافية على الأرباح المرحلة ومن ثم الاحتياطيات.

تستخدم الأرباح المحققة لاحقا عن بيع أسهم الخزانة لمقابلة الخسائر المسجلة سابقا في الاحتياطيات ثم الأرباح المرحلة ثم احتياطي أسهم الخزانة على التوالي. لا يتم دفع أي توزيعات نقدية عن أسهم الخزانة. إن إصدار أسهم المنحة يؤدي إلى زيادة عدد أسهم الخزانة بشكل نسبي وتخفيض متوسط تكلفة السهم دون أن يؤثر على إجمالي تكلفة أسهم الخزانة.

عند شراء أي شركة في المجموعة لحصة في ملكية رأس مال الشركة الأم (أسهم الخزانة)، يتم خصم المبلغ المدفوع متضمنا التكاليف الإضافية المتعلقة مباشرة بأسهم الخزانة من حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم إلى أن يتم إلغاء الأسهم أو إعادة إصدارها .في حال إعادة إصدار الأسهم لاحقا، يتم إضافة أي مبلغ مستلم بالصافي بعد خصم التكاليف الإضافية المباشرة للعملية في حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم.

ر - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للمجموعة.

يتم تحقق الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع أو تقديم الخدمات. تستند المجموعة في التقديرات على النتائج التاريخية بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حدة.

الإيجارات

يتم تحقق إيرادات الإيجارات، عند اكتسابها، على أساس نسبي زمني.

تقديم الخدمات

يتم تحقق إيرادات عقود الخدمات عند تقديم الخدمة للعملاء.

مبيعات البضاعة

تمثل المبيعات مجموع قيمة الفواتير الصادرة للبضاعة المباعة خلال السنة. يتم تحقق إيراد بيع البضائع عند تحويل المخاطر الهامة ومنافع الملكية إلى المشتري .

إيرادات الفوائد

تحتسب إيرادات الفوائد ، على أساس نسبي زمني وذلك باستخدام أسلوب الفائدة الفعلية .

توزيعات الأرباح

يتم تحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق المجموعة في استلام تلك الدفعات.

أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع، ويتم إدراجها في تاريخ البيع.

ش – تكاليف الاقتراض :

إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المؤهلة– وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع – يتم رسملتها كجزء من تكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع، إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل التي يتم رسملتها. يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الدخل المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

ت – المخصصات :

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل مركز مالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. عندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فإنه يجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام.

ث – العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ التقرير إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية والمدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الدخل المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة. إن فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالاستثمارات في الأدوات المالية والمصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فتدرج ضمن التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل الآخر.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المركز المالي. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار صرف مساوية تقريبا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن بيان الدخل الشامل الآخر المجمع. يتم إدراج هذه الفروق في بيان الدخل المجمع خلال الفترة التي تم استبعاد العمليات الأجنبية فيها.

إن الشهرة والتغير في القيمة العادلة الناتجة عن عمليات شراء شركات أجنبية تعتبر كموجودات ومطلوبات للشركات الأجنبية وتحول بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الإقفال.

خ – الأدوات المالية :

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد والنقد المعادل والمدينين والاستثمارات والدائنين والتسهيلات البنكية والسندات. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ذ – الأحداث المحتملة:

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحا.

ض – معلومات القطاع:

يتم الإفصاح عن القطاعات التشغيلية على أساس التقارير الداخلية التي يتم مراجعتها من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي وهو الشخص المسئول عن توزيع الموارد وتقييم الأداء واتخاذ القرارات الإستراتيجية حول القطاعات التشغيلية.

3 – نقد ونقد معادل

	2010	2009
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**8,345,259**	3,119,713
ودائع قصيرة الأجل	**4,896,902**	7,961,297
	13,242,161	11,081,010

إن معدل الفائدة الفعلية للودائع قصيرة الأجل يتراوح ما بين 1.75 % إلى 4.75 % سنويا (2009 – 3.5% إلى 5.5% سنويا)، تستحق هذه الودائع بمعدل 60 يوم (2009 – 60 يوم).

إن النقد والنقد المعادل مقوم بالعملات التالية:

العملة	2010	2009
دينار كويتي	**2,601,959**	3,056,263
يورو	**5,295,311**	2,709,422
دولار امريكي	**269,940**	161,473
جنيه مصري	**4,090,830**	3,260,790
دينار أردني	**198,665**	1,117,839
روبية باكستانية	**83,172**	90,690
دينار تونسي	**278,694**	325,297
ليرة لبناني	**264,890**	37,933
ريال يمني	**33,519**	33,327
درهم اماراتي	**125,181**	287,976
	13,242,161	11,081,010

لا يوجد فرق مادي بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل كما في 31 ديسمبر 2010.

4 – استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتمثل هذا البند بالكامل في أوراق مالية مسعرة محتفظ بها لغرض التداول، حيث كانت الحركة خلال السنة على هذا البند كما يلي :

	2010	2009
الإضافات	**237,760**	–
الاستبعادات	**(171,840)**	–
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (ايضاح 21)	**(4,110)**	–
الرصيد في نهاية السنة	**61,810**	–

5 – مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2010	2009
الجزء الجاري		
إيجارات مستحقة	**2,602,367**	1,693,246
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (أ)	**(1,608,019)**	(1,446,825)
	994,348	246,421
مستحق من أطراف ذات صلة	**2,986,122**	1,112,544
مصاريف مدفوعة مقدما	**804,425**	1,026,678
دفعات مقدمة	**565,298**	936,647
مدينو موظفين	**53,256**	51,918
مدينون أخرون	**3,916,788**	2,902,127
إجمالي الجزء الجاري	**9,320,237**	6,276,335
الجزء الغير جاري		
دفعات مقدمة (ج)	**1,096,347**	1,096,347
مخصص دفعات مقدمة (ج)	**(1,096,347)**	(1,096,347)
مستحق من أطراف ذات صلة	–	2,071,215
مصاريف مدفوعة مقدما	**2,386,903**	2,461,460
دفعات إيجار مقدمة (د)	–	372,731
مدينون أخرون	**420,000**	420,000
إجمالي الجزء الغير جاري	**2,806,903**	5,325,406
	12,127,140	11,601,741

إن القيمة العادلة للمدينين والأرصدة المدينة الأخرى تقارب قيمها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2010.

(أ) مخصصات مدينون وأرصدة مدينة أخرى:

إن الحركة خلال السنة على هذا البند كما يلي:

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**2,543,172**	2,170,940
مخصص السنة لديون مشكوك في تحصيلها (ايضاح 26)	**163,619**	451,842
مخصص تم عكسه خلال السنة	**(2,425)**	(79,610)
الرصيد في نهاية السنة	**2,704,366**	2,543,172

إن المخصصات والديون المعدومة والمعكوس من مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها متضمنة في بيان الدخل المجمع .

يتضمن بند "مخصص ديون مشكوك في تحصيلها" مبلغ 535,118 دينار كويتي والذي يمثل المخصص الذي قامت الشركة الأم باحتسابه عن المدينين والأرصدة المدينة الأخرى بالمنطقة التجارية الحرة بالكويت وذلك نتيجة للقرار رقم 507 لسنة 2006 الصادر من قبل وزارة التجارة والصناعة بشأن فسخ عقد إدارة المنطقة التجارية الحرة بالكويت مع الشركة الأم (إيضاح 33 – هـ). وقد تم احتساب هذا المخصص من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ.

(ب) لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض في قيمتها. إن الحد الأقصى للتعرض لخطر الإئتمان في تاريخ بيان المركز المالي المجمع هو القيمة العادلة لكل فئة من فئات أرصدة المدينين المشار إليها أعلاه .

(جـ) تتضمن الدفعات المقدمة من المجموعة دفعات مقدمة لشركة محلية، وذلك للاستثمار العقاري نيابة عن الشركة الأم في جمهورية العراق بمبلغ 1,096,347 دينار كويتي (2009 – 1,096,347 دينار كويتي) و الذي تم تكوين مخصص له بالكامل في دفاتر المجموعة .

(د) تمثل دفعات الإيجارات المقدمة دفعات إيجار أرض بدولة الإمارات العربية المتحدة خاصة بإحدى الشركات التابعة، إن مدة عقد الإيجار هي 49 سنة اعتبارا من عام 2007. تم إطفاء المبلغ بالكامل في بيان الدخل المجمع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

6 – استثمارات متاحة للبيع

	2010	2009
أوراق مالية مسعرة	**5,151,010**	8,714,169
محافظ وصناديق مدارة	**3,143,292**	3,072,919
أوراق مالية غير مسعرة	**6,277,163**	6,731,447
	14,571,465	18,518,535

إن الحركة خلال السنة على هذا البند كما يلي:

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**18,518,535**	19,607,670
الإضافات	**1,893,922**	328,728
الاستبعادات	**(2,161,355)**	(370,765)
التغيرات في القيمة العادلة	**3,049,835**	1,224,323
خسائر انخفاض في القيمة (أ) (ايضاح – 22)	**(6,729,472)**	(2,271,421)
الرصيد في نهاية السنة	**14,571,465**	18,518,535

(أ) تتكون خسائر انخفاض القيمة من خسائر عن أوراق مالية مسعرة وغير مسعرة مما يلي:

	2010	2009
أوراق مالية مسعرة	**4,732,972**	676,911
أوراق مالية غير مسعرة	**1,996,500**	1,594,510
	6,729,472	2,271,421

لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية غير مسعرة بقيمة 4,627,163 دينار كويتي (2009 – 5,081,449 دينار كويتي) نظرا لعدم توفر طريقة موثوق بها لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات. وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة.

إن الاستثمارات المتاحة للبيع مقومة بالعملات التالية :

العملة	2010	2009
دينار كويتي	**11,392,605**	12,831,943
دولار أمريكي	**565,854**	1,019,817
يورو	**904,805**	942,605
درهم إماراتي	**1,708,201**	2,378,836
ريال قطري	–	1,345,334
	14,571,465	18,518,535

7 – استثمار في شركات زميلة

اسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	نسبة الملكية 2010	نسبة الملكية 2009	2010	2009
(1) شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك.	الكويت	**%22.444**	%22.444	**184,977,541**	217,005,724
(2) الشركة الكويتية البلغارية لإنتاج وتصنيع الألبان ذ.م.م.	الكويت	**%40**	%40	-	120,000
(3) شركة السيف الدولية القابضة ش.م.ك.م	الكويت	**%25**	%25	**936,689**	1,173,619
(3) شركات زميلة تخص شركة محاصة Mediterranean Investment (Holding P.L.C.				**758,693**	-
				186,672,923	218,299,343

إن الحركة على الإستثمار في الشركات الزميلة خلال السنة كما يلي :

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**218,299,343**	177,842,974
إضافات	**787,633**	-
صافي الحصة من نتائج شركات زميلة	**5,345,190**	35,108,063
توزيعات أرباح نقدية مستلمة	**(9,397,970)**	-
أثر التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة (أ)	**(2,970,555)**	6,521,925
خسائر انخفاض في قيمة شركة زميلة (ايضاح 22)	**(25,390,718)**	(1,173,619)
الرصيد في نهاية السنة	**186,672,923**	218,299,343

(أ) يتمثل أثر التغير في حقوق ملكية الشركات الزميلة فيما يلي :

	2010	2009
إحتياطي أسهم الخزانة	-	226,682
التغيرات في احتياطي تحوطات	**(188,079)**	(1,793,928)
الحركة في أسهم الخزانة	-	1,975,947
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(2,916,914)**	6,105,593
التغيرات التراكمية في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	**134,438**	7,631
	(2,970,555)	6,521,925

(ب) تم تلخيص صافي موجودات ونتائج اعمال الشركات الزميلة كما يلي :

	2010	2009
مجموع الموجودات	**1,508,270,060**	1,799,231,578
مجموع مطلوبات	**(572,778,038)**	(831,746,330)
صافي الموجودات	**935,492,022**	967,485,248
إجمالي الإيرادات	**1,616,404,000**	1,720,988,000
إجمالي المصاريف	**(1,592,376,000)**	(1,564,707,000)
صافي ربح السنة	**24,028,000**	156,281,000

تقوم المجموعة بتاريخ كل بيان مركز مالي مجمع بمراجعة القيم الدفترية لكل استثمار في شركة زميلة على حدة للتأكد من عدم وجود دليل على أي انخفاض في القيمة لتلك الاستثمارات. خلال السنة قامت المجموعة من مبدأ الحيطة والحذر باحتساب خسائر انخفاض في القيمة بمبلغ 25,390,718 دينار كويتي .

بلغت حصة المجموعة من الالتزامات المحتملة والارتباطات الرأسمالية للشركات الزميلة 29,014,000 دينار كويتي (2009 – 32,316,000 دينار كويتي) .

1) شركة أجيليتي للمخازن العمومية ش.م.ك. (سابقا : شركة المخازن العمومية – ش.م.ك."أجيليتي"):
إن شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك. هي شركة مساهمة عامة مسجلة في الكويت ومدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية وسوق دبي المالي. إن أنشطة الشركة الرئيسية هي تخزين البضائع وإدارة وتأجير المخازن وكافة أنشطة النقل والتوزيع والمناولة والتخليص الجمركي للبضائع.

إن القيمة السوقية لاستثمار المجموعة في شركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك. قد بلغت 119,824,126 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 – 131,571,591 دينار كويتي) .

تتلخص الالتزامات المحتملة والمطالبات القانونية الهامة لشركة أجيليتي للمخازن العمومية – ش.م.ك. "الشركة الزميلة" فيما يلي:

أ – نشأ خلاف بين الشركة الزميلة وطرف آخر بخصوص عقد شراكة تم الدخول فيه بتاريخ 30 يوليو 2002 لغرض تقديم عطاء وتنفيذ مناقصة عقد خدمات المورد الرئيسي مع حكومة الولايات المتحدة الامريكية.

نص عقد الشراكة على القيام بتجهيز كافة البنى التحتية والأصول اللازمة لتحقيق غرض الشراكة . قامت الشركة الزميلة بتقديم جميع أدلة الإثبات إلى إدارة التنفيذ بالمحكمة لتأكيد عدم وجود أي أموال أو أصول أو ممتلكات لشركة المحاصة وقدمت ما يفيد عدم قيامها في الواقع وذلك لعدم تقديم الشركاء أي حصص رأسمالية لها .

أصدرت محكمة التمييز أحكامها لصالح الشركة الزميلة بتاريخ 7 يناير 2008 و تاريخ 20 إبريل 2010 بعدم أحقية الطرف الأخر في أية حقوق أو أرباح ناتجة عن عقد المورد الأول و بطلان وعدم نفاذ عقد الشراكة بين الشركة الزميلة والطرف الأخر من الناحية القانونية.

ب –استلمت الشركة الزميلة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة 2007 مذكرة إدارية واستلمت لاحقا في مارس 2008 مذكرة من المحكمة الكلية بالولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالتحري عن بعض جوانب عقد المورد الرئيسي، إضافة إلى تلقي بعض موظفي الشركة الزميلة طلبات تحري مدنية، حيث تقوم الشركة الزميلة بالتعاون في هذا التحري وقامت بتقديم العديد من السجلات استجابة لهذا الطلب.

كما في 16 نوفمبر 2009، تم اتهام الشركة الزميلة من قبل المحكمة الفيدرالية العليا بالولايات المتحدة الأمريكية بمخالفات تتعلق بقانون الادعاءات الخاطئة . وبالإضافة إلى ذلك، شاركت وزارة العدل الأمريكية بإقامة دعوى مدنية ضد الشركة الزميلة وذلك بموجب قانون الادعاءات الخاطئة . تطالب وزارة العدل بتعويضات عن أضرار كبيرة نتيجة المخالفات المزعومة وذلك في كل من المحكمة الجنائية والمحكمة المدنية. ونتيجة لهذه الدعوى، تم وقف الشركة الزميلة وبعض شركاتها التابعة من التقدم بعطاءات لعقود جديدة أو تجديد العقود الحالية مع حكومة الولايات المتحدة في انتظار نتيجة الدعوى القضائية، بينما لا يؤثر هذا الإيقاف على إستمرارية العقود الحالية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية. إن عقد المورد الرئيسي الحالي قد انتهى في ديسمبر 2010.

تقوم الشركة الزميلة حاليا بالتفاوض مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تسوية القضايا الحالية مع وزارة العدل الأمريكية، إلا أنه لا توجد ضمانات مؤكدة في التوصل إلى تسوية مقبولة لكافة الأطراف. تقوم الشركة الزميلة بالإعداد للاستمرار في التقاضي بصورة فعالة إذا لم يتم التوصل إلى تسوية معقولة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وزارة العدل الأمريكية تقوم حالياً بإجراء تحقيق رسمي حول التكاليف المستحقة على عقدين مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية للتأكد مما إذا كانت طلبات استرداد بعض التكاليف التي تكبدتها الشركة الزميلة صحيحة من عدمه.

بسبب عدم التأكد المادي الذي يحيط بهذه الأمور، لم تقم إدارة الشركة الزميلة بتسجيل مخصصات لهذا الموضوع في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة، حيث لم تتمكن الشركة الزميلة (بعد التشاور مع مستشار قانوني خارجي) من التعليق حول النتائج المحتملة لهذه القضايا.

جـ- في أكتوبر 2007، تلقت بعض الشركات التابعة للشركة الزميلة (والتي تعمل في أعمال الشحن) مع بعض الأطراف الرئيسية في صناعة الشحن طلبات بمعلومات من سلطات المنافسة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وبعض النظم القضائية الأخرى فيما يتعلق بالتحريات الشاملة للصناعة بخصوص تحديد الرسوم الاضافية و الأتعاب. تتعاون تلك الشركات التابعة للشركة الزميلة تعاونا كاملاً مع تلك السلطات المعنية.

تم إدراج شركة تابعة للشركة الزميلة في يوليو 2009 كمتهم في دعوى جماعية تم رفعها في المنطقة الشرقية من نيويورك، إلى جانب عدد آخر من شركات الشحن بخصوص رسوم وأتعاب إضافية لخدمات. وقد قدم المتهمون في نوفمبر 2009 إقتراحات لإسقاط المطالبات التي هي قيد النظر حاليا أمام المحكمة، حيث أن النتيجة النهائية لهذه الدعاوى غير مؤكدة في هذا الوقت.

كما فتحت هيئة المنافسة الإيطالية في 26 نوفمبر 2009 تحقيقا في أنشطة 20 شركة من شركات الشحن. تم تسجيل وجود التحقيق الايطالي في القرار الذي اتخذته هيئة المنافسة الإيطالية ببدء الإجراءات الرسمية واتهام الشركة الايطالية التابعة للشركة الزميلة ، حيث ستحتاج هذه المزاعم إلى التأكيد رسميا من قبل هيئة المنافسة الإيطالية في الوقت المناسب من خلال بيان الاعتراضات المتوقع صدوره بنهاية هذه السنة. في فبراير سنة 2010، أصدرت المفوضية الأوروبية بيان اعتراضات إلى الشركة الزميلة واثنين من الشركات التابعة لها. والذي ينص على أنه تم ارتكاب مخالفات معينة لقانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي من قبل الشركات التابعة. وليس من المتوقع اتخاذ قرار نهائي في هذا الشأن حتى النصف الأول من عام 2011.

في يونيو 2010 أصدرت مفوضية التجارة بنيوزلندا مسودة بيان بمطالبات ضد الشركة الزميلة فيما يتعلق برسوم التحقيقات. و في أغسطس 2010 ، تمكنت الشركة التابعة للشركة الزميلة من الاتفاق على تسوية مع المفوضية، حيث وافقت الشركة التابعة على دفع غرامة مدنية بمبلغ 2,500,000 دولار نيوزلاندي و التي تم لاحقاً الموافقة عليها من قبل المحكمة العليا بنيوزلندا في 31 ديسمبر 2010 .

في سبتمبر 2010 قامت إحدى الشركات التابعة بتحرير التفاقية مع حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق برسوم التحقيقات، حيث وافقت الشركة التابعة على دفع غرامة بمبلغ 687,960 دولار أمريكي لحل هذا الموضوع. إن هذه التسوية تخضع لموافقة القضاء لتصبح باتة ونهائية.

كما في 31 ديسمبر 2010 وبسبب حالة عدم التأكد المحيطة بهذه التحقيقات، فإن إدارة الشركة الزميلة (وبعد التشاور مع مستشار قانوني خارجي) ليست قادرة على التعليق على النتيجة المحتملة لهذه التحقيقات، ونظرا لصعوبة قياس أو تحديد أي التزامات محتملة في هذا الخصوص، فلم يتم تسجيل أي مخصصات في هذا الصدد ضمن البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر 2010.

د - خلال عام 2006، تم تسييل كفالة مصرفية صادرة من الشركة الزميلة لصالح الإدارة العامة للجمارك لدولة الكويت والذي يتعلق بعدم أداء التزامات تحت عقد لشركة تابعة للشركة الزميلة. قامت الشركة التابعة للشركة الزميلة بالطعن على هذا التسييل من خلال قضية رقم 2007/224 "إداري - 7". وفي رأي مكاتب الاستشارات القانونية الخارجية للشركة الزميلة، فإن المخالفات التي تم تسييل جزء من الكفالة المصرفية على أساسها هي مخالفات غير تعاقدية ، وأن الحكم سيصدر لصالح الشركة التابعة وسيتم رد ما تم تسييله من الكفالة مضافا إليه الفوائد القانونية بواقع 7%. وقد حصلت الشركة الزميلة خلال عام 2009 على تقرير من إدارة الخبراء بوزارة العدل حول هذا الموضوع والذي كان في صالح الشركة فيما يتعلق بغالبية الأمور الناتجة عن القضية. وترى إدارة الشركة الزميلة أن هذا الموضوع أمر عارض وسوف يتم تسويته في المحاكم خلال الفترة القادمة، وبالتالي لم يتم تسجيل مخصص بهذا الصدد في البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة. وقد قامت الشركة الأم خلال عام 2006 بتكوين مخصص بحصتها من هذا التسييل في دفاترها بمبلغ 1,226,082 دينار كويتي من باب الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة تسييل هذه الكفالة.

هـ- بتاريخ 27 نوفمبر 2006 وبناء على توصية مجلس الوزراء، قامت وزارة التجارة والصناعة بإصدار القرار رقم 2006/30 والذي تضمن فسخ ثلاث عقود من العقود المبرمة بين الشركة الزميلة والهيئة العامة للصناعة بمنطقة ميناء عبد الله بدولة الكويت. وقد طعنت الشركة الزميلة على هذا القرار بالقضية رقم 2006/940 "إداري"، حيث حكمت المحكمة بجلسة 25 ديسمبر 2006 بإلغاء قرار وزارة التجارة والصناعة سالف الذكر بكافة ما ترتب عليه من آثار، و الذي تم تأييده من قبل محكمة الاستئناف، حيث قامت الوزارة بالطعن عليه أمام محكمة التمييز والتي أصدرت حكما بتاريخ 4 مايو 2010 قضت فيه برفض طعن الوزارة وتأييد الحكم السابق الصادر لصالح الشركة الزميلة.

كما كانت الحكومة قد طلبت عقد اجتماع لمجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة برئاسة وزير التجارة والصناعة، والذي أصدر قرارا جديدا برقم 2007/1 بفسخ ذات العقود الصادر بشأنها القرار السابق. وقد طعنت الشركة الزميلة على هذا القرار أيضا بالقضية رقم 36 /2007، حيث أكدت الشركة الزميلة في دفاعها - وهو دفاع يتفق مع صحيح القانون حسبما استقرت عليه أحكام المحكمة العليا ومنها محكمة التمييز الكويتية - بأن القرار الجديد باطل حيث صدر على ذات محل القرار السابق. ويرجح من الناحية القانونية أن يحكم القضاء بإلغاء القرار الجديد الصادر من الهيئة العامة للصناعة لكونه صدر على غير محل، وبذلك تكون القرارات الصادرة من الجهات الحكومية لا تعدو على كونها عقبات مادية وسيقوم القضاء بإزالتها لإثبات حقوق الشركة الزميلة في هذه العقود.

وتعمل الشركة الزميلة حاليا على إعداد دراسة بقيمة الخسائر النهائية الناتجة عن هذه القرارات حتى تتمكن من مطالبة الحكومة بالتعويض عنها. كما لم تحقق الشركة الزميلة أي إيرادات للثلاثة عقود المذكورة أعلاه منذ بداية هذه القضية.

و - بتاريخ 9 يناير 2007 ، قامت وزارة المالية بفسخ عقد مشروع سوق السمك واللحم والخضار بالجهراء مع الشركة الزميلة استنادا إلى قرار مجلس الوزراء رقم 2 / 2007. وقد قامت الشركة الزميلة بالطعن في هذا القرار بمحكمة أول درجة من خلال القضية رقم 2007/200 "إداري - 3" والتي قامت بإلغاء القرار رقم 2 / 2007 الصادر عن وزارة المالية. وفي يناير 2008، أصدرت محكمة الاستئناف حكما لصالح الشركة الزميلة يتم بموجبه إعادة عقد مشروع سوق السمك واللحوم والخضار بالجهراء إلى الشركة الزميلة . كما حكمت محكمة الاستئناف أنه يجب تعويض الشركة الزميلة عن الخسائر والمصروفات الناشئة نتيجة لهذه القضية ، والذي طعنت عليه وزارة المالية بالتمييز ولم يتم الفصل فيه حتى الآن. وقد قامت الشركة الزميلة باستلام المشروع تنفيذاً لحكم محكمة الاستئناف وتباشر إدارتها له حالياً.

ز- بالإضافة إلى ما تقدم فإن الشركة الزميلة عليها مطالبات ودعاوى قضائية مختلفة ، ويعتقد المستشار القانوني الداخلي للشركة الزميلة بأن هذه المطالبات ليس لها أساس من الصحة ولن يكون لها أي تأثير مادي سلبي على البيانات المالية المجمعة للشركة الزميلة كما في 31 ديسمبر 2010.

8 – عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة

إن الحركة خلال السنة على هذا البند هي كما يلي :

2010	2009	
32,088,881	–	الرصيد في بداية السنة
–	31,686,349	المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
827,080	2,015,463	الإضافات
(1,934,086)	–	المتعلق باستبعاد شركات تابعة
1,012,057	1,292,242	فوائد مرسملة على عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة
360,779	447,346	الجزء المطفأ من فوائد دائنة تخص عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة
(1,455,239)	712,497	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
–	(4,065,016)	خسائر انخفاض في قيمة عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة (ايضاح 22)
30,899,472	32,088,881	الرصيد في نهاية السنة

9 – عقارات قيد التطوير

إن الحركة خلال السنة على هذا البند هي كما يلي :

2010	2009	
119,800,455	–	الرصيد في بداية السنة
–	110,403,217	المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
3,428,368	2,544,297	الإضافات
3,004,395	2,250,162	فوائد مرسملة على عقارات قيد التطوير
(4,441,276)	443,285	الجزء المطفأ من فوائد دائنة تخص عقارات قيد التطوير
(6,819,830)	4,159,494	تعديلات ترجمة عملات أجنبية
(5,318,899)	–	خسائر انخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير (ايضاح 22)
109,653,213	119,800,455	الرصيد في نهاية السنة

10 – ممتلكات وعقارات ومعدات

	تحسينات مواقع	مباني وأثاث وديكور ومعدات مكتبية وسيارات	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	المجموع
التكلفة:				
في 31 ديسمبر 2009	8,844,977	5,525,443	4,620,313	18,990,733
الإضافات	75,977	1,375,900	653,679	2,105,556
المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	800,814	(800,814)	–
فوائد مرسملة على أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	–	208,362	208,362
الاستبعادات	–	(60,656)	–	(60,656)
المتعلق ببيع شركة تابعة	–	(170,615)	–	(170,615)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	–	(41,682)	(28,593)	(70,275)
في 31 ديسمبر 2010	**8,920,954**	**7,429,204**	**4,652,947**	**21,003,105**
الاستهلاك المتراكم:				
في 31 ديسمبر 2009	1,587,856	2,293,494	–	3,881,350
المحمل خلال السنة	57,074	720,484	–	777,558
المتعلق بالاستبعادات	–	(25,343)	–	(25,343)
المتعلق ببيع شركة تابعة	–	(59,245)	–	(59,245)
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	–	40,048	–	40,048
في 31 ديسمبر 2010	**1,644,930**	**2,969,438**	–	**4,614,368**
مخصص متعلق بفسخ عقد إدارة المنطقة التجارية الحرة بالكويت	(6,618,463)	(56,834)	–	(6,675,297)
صافي القيمة الدفترية:				
في 31 ديسمبر 2010	**657,561**	**4,402,932**	**4,652,947**	**9,713,440**
في 31 ديسمبر 2009	638,658	3,175,115	4,620,313	8,434,086

يمثل بند "تحسينات مواقع" بشكل رئيسي التحسينات التي أجرتها الشركة الأم على البنية التحتية للمنطقة التجارية الحرة بالكويت، حيث كان يتم إهلاكها على مدة عقد إدارة المنطقة التجارية الحرة بالكويت. وقد قامت الشركة المديرة باحتساب مخصص لكامل تلك الأعمال بالمنطقة التجارية الحرة بالكويت نتيجة لقرار فسخ عقد إدارة المنطقة التجارية الحرة بالكويت مع الشركة الأم – (إيضاح 33-هـ)، وذلك من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ.

11 – عقارات استثمارية

تتمثل العقارات الاستثمارية فيما يلي:

2009	**2010**	
110,679,447	**185,898,803**	عقارات استثمارية تم ادراجها بالقيمة العادلة (أ)
88,953,688	**11,426,063**	عقارات استثمارية قيد التنفيذ تم ادراجها بالتكلفة (ب)
199,633,135	**197,324,866**	

(أ) إن الحركة خلال السنة على العقارات الإستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة هي كما يلي:

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**110,679,447**	66,680,147
الإضافات	**3,698,327**	12,979,356
المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	14,395,643
المحول من عقارات استثمارية قيد التنفيذ تم ادراجها بالتكلفة	**79,088,590**	–
التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	**(3,134,545)**	15,156,915
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(4,433,016)**	1,467,386
الرصيد في نهاية السنة	**185,898,803**	110,679,447

يتم تقييم العقارات الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة عن طريق مقيمين مستقلين. ويتم تقييم العقارات المقامة على أراضي مستأجرة من الغير باستخدام طريقة التدفقات النقدية المخصومة.

(ب) إن الحركة خلال السنة على العقارات الاستثمارية قيد التنفيذ المدرجة بالتكلفة هي كما يلي:

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**88,953,688**	–
المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	–	75,395,787
الإضافات	**4,066,073**	5,988,866
المحول إلى عقارات استثمارية تم ادراجها بالقيمة العادلة	**(79,088,590)**	–
فوائد مرسملة على العقارات الإستثمارية قيد التنفيذ	**3,463,915**	2,956,759
الجزء المطفأ من فوائد دائنة تخص العقارات الاستثمارية قيد التنفيذ	**(3,841,109)**	1,329,856
تعديلات ترجمة عملات أجنبية	**(2,127,914)**	3,282,420
الرصيد في نهاية السنة	**11,426,063**	88,953,688

12 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2010	2009
الجزء الجاري:		
إيرادات مستلمة مقدما	**1,364,181**	576,304
تأمينات مستردة لمستأجرين	**2,086,400**	1,783,312
حجوزات ضمان	**180,033**	299,935
مستحق لمقاولين و موردين	**7,466,286**	3,503,680
توزيعات أرباح مستحقة للمساهمين	**1,566,435**	1,701,632
مصاريف مستحقة	**3,646,584**	2,628,701
فوائد مستحقة (أ)	**119,116**	334,314
مستحق لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	70,000
دائنو شراء أراضي	**20,850,892**	32,869,644
دائنون آخرون	**6,692,352**	2,289,630
إجمالي الجزء الجاري	**43,972,279**	46,057,152
الجزء الغير جاري:		
إيرادات مستلمة مقدما	**13,710,171**	11,419,085
حجوزات ضمان	**32,489**	32,489
مصاريف مستحقة	**5,766,071**	6,775,092
مخصص التزامات تعاقدية	**831,716**	777,688
دائنو شراء أراضي	**52,612,961**	71,321,738
دائنون آخرون	**846,697**	2,051,913
إجمالي الجزء الغير جاري	**73,800,105**	92,378,005
	117,772,384	138,435,157

أ) يتم سداد الفوائد المستحقة عادة خلال فترة ربع إلى نصف سنة.

ب) لا يوجد فروق مادية بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى.

13 - ضرائب مؤجلة

يمثل هذا البند حصة المجموعة من قيمة ضرائب تتعلق بشركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) وهي شركة مسجلة في مالطا، وقد تم احتساب الضريبة على شركة المحاصة استنادا إلى قانون الضرائب المطبق وفقاً للأحكام والإرشادات والقوانين السائدة في مالطا.

14 – تسهيلات بنكية

تتمثل التسهيلات البنكية فيما يلي :

	2010	2009
الجزء الجاري	**38,188,270**	32,961,532
الجزء غير الجاري	**161,715,588**	159,470,309
مجموع التسهيلات البنكية	**199,903,858**	192,431,841

إن الفوائد على التسهيلات البنكية هي كالتالي :

	2010 %	2009 %
معدل الفائدة السنوية فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي على التسهيلات بالدينار الكويتي	**3 – 2.5**	3 – 2.5
معدل الفائدة السنوية فوق تكلفة التمويل للبنك على التسهيلات بالدولار الأمريكي	–	4
معدل الفائدة السنوية على التسهيلات باليورو	**2.5**	2.5
معدل الفائدة السنوية على التسهيلات بالدينار الليبي	**1.5**	1.5

إن التسهيلات البنكية ممنوحة للمجموعة من قبل بنوك محلية و أجنبية.

إن حصة الشركة الأم من التسهيلات البنكية باليورو والدينار الليبي تمثل التسهيلات الممنوحة من بنك دولي مقابل رهن عام على موجودات شركة المحاصة. (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) وشركاتها التابعة مع عدم الرجوع على الشركة الأم. إن حصة الشركة الأم من تلك التسهيلات البنكية قد بلغت ما يعادل 10,444,655 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009 – مايعادل 11,364,555 دينار كويتي).

إن بعض التسهيلات البنكية مضمونة بواسطة :
أ – رهن بعض الأسهم المملوكة للشركة الأم في شركة أجيليتي للمخازن العمومية ش.م.ك.
ب – رهن بعض العقارات الإستثمارية المملوكة للشركة الأم.
جـ– سندات إذنية.

إن القيمة الدفترية للتسهيلات البكية تساوي تقريباً قيمتها العادلة.

15 – سندات

تمثل السندات حصة الشركة الأم النسبية في السندات المصدرة من شركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) .

الوصف	معدل الفائدة	يستحق في	2010	2009
سندات (أ)	%7.5	4 ديسمبر 2012 – 2013	**2,810,379**	3,098,392
سندات (ب)	%7.5	4 أغسطس 2015	**3,747,000**	4,131,000
سندات (جـ)	%7.15	23 يوليو 2015 – 2017	**7,235,072**	–
			13,792,451	7,229,392

إن الحركة خلال السنة على هذا البند هي كما يلي:

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**7,229,392**	6,816,724
إضافات	**7,351,881**	–
إطفاء مصاريف إصدار السندات	**8,085**	54,899
فروق ترجمة عملات أجنبية	**(796,907)**	357,769
الرصيد في نهاية السنة	**13,792,451**	7,229,392

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007، قامت شركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) بإصدار سندات بقيمة اسمية تبلغ 15,000,000 يورو، بحيث أنه ما لم يتم استردادها مسبقا وفقا لخيار الاسترداد المبكر الممنوح ضمن شروط الإصدار، فسوف يتم استردادها بالقيمة الإسمية في 4 ديسمبر 2014. إن لدى مصدر السندات الحق في استرداد السندات أو أي جزء من المصدر منها في أي وقت قبل تاريخ الاستحقاق المحدد وذلك في أي من تواريخ دفع الفوائد المستحقة في 2012 و/أو 2013. إن استرداد السندات يجب أن يكون بالقيمة الأسمية لتلك السندات.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008، قامت شركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) بإصدار سندات بقيمة اسمية تبلغ 15,000,000 يورو وتحمل فائدة قدرها 7.5% لفترة سبع سنوات وتستحق في 4 أغسطس 2015 كما يمكن زيادتها بمبلغ 5,000,000 يورو. قامت شركة المحاصة بممارسة حق الزيادة لتصبح السندات بقيمة 20,000,000 يورو.

خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 ، قامت شركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) بإصدار سندات لفترة سبع سنوات بثلاث عملات (يورو و جنيه استرليني و دولار أمريكي) بإجمالي قيمة اسمية تعادل 30,000,000 يورو كما انه من الممكن زيادتها بمبلغ يعادل 10,000,000 يورو. وقد قامت شركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding P.L.C.) بممارسة حق الزيادة لتصبح السندات بقيمة 40,000,000 يورو. ان هذه السندات تتحمل فائدة قدرها 7.15% وتستحق في 23 يوليو 2017 . كما يمكن استرداد كامل السندات أو أي جزء من المصدر منها قبل تاريخ الإستحقاق في أي يوم يقع في أو بين تاريخي 23 يوليو 2015 و 22 يوليو 2017 . إن استرداد السندات يجب أن يكون بالقيمة الاسمية لها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى مصدر كافة السندات المشار إليها أعلاه الحق في شرائها من السوق في أي وقت بعد الإصدار لإلغائها.

16 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

	2010	2009
الرصيد في بداية السنة	**769,100**	740,053
المحمل على السنة	**203,888**	191,478
ما يتعلق باستبعاد شركة تابعة	**(7,642)**	–
المدفوع خلال السنة	**(120,317)**	(162,431)
الرصيد في نهاية السنة	**845,029**	769,100

17 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 814,195,060 سهم (2009 – 814,195,060 سهم)، قيمة كل سهم 100 فلس ، وجميع الأسهم نقدية.

18 - أسهم الخزانة

	2010	2009
عدد أسهم الخزانة	**39,163,250**	38,988,250
النسبة إلى الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل (%)	**4.81**	4.78
القيمة السوقية (دينار كويتي)	**6,501,100**	7,719,674
التكلفة (دينار كويتي)	**7,363,836**	7,179,151

19 – احتياطي قانوني

وفقا لمتطلبات قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة الي الاحتياطي القانوني. يجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لتوزيع أرباح على المساهمين لا تزيد عن 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بتأمين هذا الحد. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي القانوني وذلك بسبب وجود خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 .

20 – مصاريف عمومية وإدارية

	2010	2009
نظافة وصيانة	**(921,309)**	(957,761)
حراسة	**(187,021)**	(201,054)
مياه وكهرباء	**(210,594)**	(180,559)
تأمين	**(68,245)**	(70,970)
مقابل استغلال أراضي وإيجارات مكاتب	**(1,509,551)**	(1,507,157)
أتعاب قضائية	**(427,129)**	(376,287)
اشتراكات واتصالات	**(210,441)**	(251,359)
دعاية وتسويق	**(1,807,093)**	(548,387)
قرطاسية ومطبوعات	**(59,621)**	(55,462)
رحلات عمل	**(213,151)**	(271,048)
مصاريف بنكية	**(30,180)**	(54,968)
أتعاب مهنية	**(851,017)**	(1,834,282)
حصة كلية ماسترخت لإدارة الأعمال – هولندا (متعلق بإيرادات شركة تابعة)	**(181,844)**	(253,589)
أخرى	**(232,852)**	(738,474)
	(6,910,048)	(7,301,357)

21 – صافي ربح الاستثمارات

	2010	2009
إيرادات توزيعات أرباح	**68,898**	121,035
خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 4)	**(4,110)**	–
خسائر محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**(5,720)**	–
أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع	**807,499**	34,208
	866,567	155,243

22 - خسائر إنخفاض في القيمة

	2010	2009
خسائر انخفاض في قيمة إستثمارات متاحة للبيع (إيضاح 6)	**(6,729,472)**	(2,271,421)
خسائر انخفاض في قيمة إستثمار في شركات زميلة (إيضاح 7)	**(25,390,718)**	(1,173,619)
خسائر انخفاض في قيمة عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة (إيضاح 8)	-	(4,065,016)
خسائر انخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير (إيضاح 9)	**(5,318,899)**	-
خسائر انخفاض في قيمة ممتلكات وعقارات ومعدات	-	(2,145,293)
	(37,439,089)	(9,655,349)

23- إيرادات أخرى

	2010	2009
إيرادات دعاية	**86,455**	132,706
إيرادات خدمات عن رسوم دورات وبرامج	**972,037**	1,162,451
إيرادات تسجيل وخدمات أخرى	**84,627**	59,608
رسوم استشارية	**126,000**	207,000
ربح بيع ممتلكات وعقارات ومعدات	**9,992**	101,831
مصاريف مستحقة إنتفى الغرض منها	**127,967**	538,802
متنوعة	**223,474**	771,431
	1,630,552	2,973,829

24 - إيرادات فوائد

	2010	2009
فوائد من:		
ودائع و حسابات	**478,589**	773,133
حساب جاري مع شركة محاصة	-	35,494
الرصيد المستحق من مؤسسة الموانئ الكويتية	**3,154,910**	2,855,864
	3,633,499	3,664,491

25 - مصاريف فوائد

	2010	2009
فوائد على:		
سحب على المكشوف	**(410,787)**	(540,787)
قروض	**(2,721,098)**	(2,271,019)
سندات	**(676,613)**	(138,735)
	(3,808,498)	(2,950,541)

26 – مخصصات

	2010	2009
مخصص ديون مشكوك فـي تحصـيلها متعلـق بالمـدينين والأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح 5)	**(163,619)**	(451,842)
مخصص الفوائد المحتسبة على الرصيد المستحق من مؤسسة الموانئ الكويتية	**(3,154,910)**	(2,855,864)
مخصص مقابل قـرض طويـل الأجـل ممـنوح لشـركة محاصة	–	(425,383)
	(3,318,529)	(3,733,089)

27 – حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1% من ربح الشركة الأم بعد خصم حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة والتحويل للاحتياطي القانوني.

لـم يتـم إحتـساب حصة مؤسـسة الكـويت للتقدم العلمي وذلك بسبب وجـود خسائـر للسنة المنتهية فـي 31 ديسمبر 2010.

28 – ضريبة دعم العمالة الوطنية

يتم احتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية بواقع 2.5% من ربح الشركة الأم وبعد خصم حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة المدرجة التابعة والزميلة وتوزيعات الأرباح النقدية من الشركات الكويتية المسـاهمة المدرجة.

لم يتم إحتساب ضريبة دعم العمالة الوطنية وذلك بسبب وجود خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

29 – حصة الزكاة

تحتسب الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم بعد خصم حصة الشركة الأم مـن ارباح الشـركات التابعـة والزميلة طبقا لمرسوم وزارة المالية رقم 58/ 2007 والذي يعتبر جاري التـأثير ابتـداء مـن 10 ديسـمبر 2007.

لم يتم إحتساب حصة الزكاة وذلك بسبب وجود خسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

30 – (خسارة) ربحية السهم

تحتسب (خسارة) ربحية السهـم بتقسـيم صافـي(خسارة) ربح السـنة الخاص بمساهمي الشـركة الأم علـى المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي :

	2010	2009
صافي (خسارة) ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم	**(34,448,895)**	29,520,104
	2009	2008
	أسهم	أسهم
عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل	**814,195,063**	814,195,063
ناقصا : المتوسط المرجح لعدد أسهم الخزانة	**(39,323,772)**	(38,641,128)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة	**774,871,291**	775,553,935
	فلس	فلس
(خسارة) ربحية السهم الخاصة بمساهمي الشركة الأم	**(44.46)**	38.06

31 - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات صلة في المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والشركات الزميلة والإدارة العليا والجهات ذات الصلة بهم. إن سياسات تسعير وشروط هذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة الأم. تتمثل الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات الصلة فيما يلي :

(1) أرصدة متضمنة في بيان المركز المالي المجمع :

	مساهمون رئيسيون	شركات زميلة	2010	2009
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**2,844,046**	**142,077**	**2,986,123**	3,183,759
قرض طويل الأجل	-	-	-	631,302
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	-	**5,000,000**	**5,000,000**	37,536

(2) معاملات متضمنة في بيان الدخل المجمع :

	مساهمون رئيسيون	شركات زميلة	2010	2009
إيرادات إيجارات	**491,704**	-	**491,704**	464,591
صافي إيراد المبيعات	**8,575,790**	-	**8,575,790**	-
إيرادات فوائد	-	-	-	172,364
مخصص مقابل قرض طويل الأجل ممنوح لشركة محاصة	-	-	-	(425,838)
مصاريف عمومية وإدارية	**(242,058)**	-	**(242,058)**	(263,988)

(3) مكافأة الإدارة العليا :

	2010	2009
مزايا قصيرة الأجل	**569,331**	1,076,120
مزايا نهاية الخدمة	**25,846**	41,412
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	-	70,000

32 – رأس المال العامل

	2010	2009
موجودات جارية:		
نقد ونقد معادل	**13,242,161**	11,081,010
وديعة لأجل	–	600,000
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**9,320,237**	6,276,335
استثمارات مسعرة	**8,356,112**	11,787,088
عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة	**30,899,472**	32,088,881
مجموع الموجودات الجارية	**61,817,982**	61,833,314
مطلوبات جارية:		
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**(43,972,279)**	(46,057,152)
تسهيلات بنكية	**(38,188,270)**	(32,961,532)
مجموع المطلوبات الجارية	**(82,160,549)**	(79,018,684)
رأس المال العامل	**(20,342,567)**	(17,185,370)

زادت المطلوبات المتداولة للمجموعة عن موجوداتها المتداولة بقيمة 20,342,567 دينار كويتي (2009 – 17,185,370 دينار كويتي).

لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس فرضية استمرارية المجموعة. إن البيانات المالية المجمعة لا تتضمن أية تعديلات قد تترتب على عدم تحقق هذا الافتراض. تعتمد قدرة المجموعة على الإستمرار في أعمالها على توفر الدعم اللازم من المؤسسات المالية والمساهمين وكذلك قدرة المجموعة على زيادة تدفقاتها النقدية.

في رأي إدارة المجموعة، فإن المؤسسات المالية المقرضة للمجموعة ستستمر في توفير الدعم اللازم للمجموعة نظرا لجودة موجودات المجموعة واستقرار تدفقاتها النقدية، كما أن المساهمين الرئيسيين للشركة الأم وكذلك الشركات الزميلة سيقومون بدعم المجموعة إذا تطلب الأمر لتعزيز التدفقات النقدية لها.

33 – التزامات محتملة وارتباطات رأسمالية

أ – اعتمدت إدارة المجموعة في31 ديسمبر 2010 إرتباطات رأسمالية بمبلغ 933,972 دينار كويتي (2009 – 4,918,278 دينار كويتي) .

ب – في 31 ديسمبر 2010، تتضمن الإرتباطات الرأسمالية للمجموعة المشار إليها أعلاه مصاريف رأسمالية ناشئة عن حصة الشركة الأم في شركة المحاصة (Mediterranean Investment Holding Co. P.L.C.) كما يلي :

(1) عقود مصاريف رأسمالية لإنشاء وتطوير مشاريع عقارية لم يتم تكبدها حتى الآن بلغت – لا شيء (2009 – 2,846,931 دينار كويتي) .

(2) مصاريف رأسمالية اعتمدها مجلس إدارة شركة المحاصة ولم يتم التعاقد عليها حتى الآن بلغت 165,488 دينار كويتي (2009 – 343,247 دينار كويتي) .

جـ – في 31 ديسمبر 2010، كان على الشركة الأم ارتباطات بموجب عقد إيجار تشغيلي غير قابل للإلغاء، وهي بصورة رئيسية لقاء أرض مستأجرة من حكومة دولة الكويت لأجل مشروع الواجهة البحرية كما يلي:

السنة	دينار كويتي
2015 – 2011	141,000
2019 – 2016	112,800
	253,800

وبموجب فحوى الارتباطات الإيجارية، فإنه يطلب من الشركة الأم تقديم ضمان بنكي بنسبة 0.5% من إجمالي قيمة المشروع الرأسمالي المعني لغرض خدمات الصيانة التي سيتم توفيرها من قبل المؤجر النهائي.

د – يوجد على المجموعة التزامات محتملة ممثلة فيما يلي :

	2010	2009
خطابات ضمان	**3,119,729**	2,418,003
اعتمادات مستندية	–	84,986
	3,119,729	2,502,989

هـ – وفقا للقرار الصادر عن وزارة التجارة والصناعة رقم 507 لسنة 2006، قامت وزارة التجارة والصناعة بفسخ عقد إدراة المنطقة التجارية الحرة بالكويت بميناء الشويخ المؤرخ في 30 مايو 1998 بين وزارة التجارة والصناعة والشركة الوطنية العقارية ش.م.ك. (الشركة المديرة). ونتيجة لذلك، فقدت الشركة المديرة السيطرة على موجودات المنطقة التجارية الحرة بالكويت.

وعليه قامت الشركة المديرة باحتساب المخصصات التالية من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ:

	المبلغ
موجودات واقعة في المنطقة التجارية الحرة بالكويت	11,172,070
مخصص التزامات عقود عن فسخ عقد إدارة المنطقة التجارية الحرة بالكويت	1,653,236
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	535,118
	13,360,424

إن احتساب هذه المخصصات هو من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ.

وقامت الشركة المديرة برفع دعوى قضائية رقم 2006/939 بالطعن على قرار وزارة التجارة والصناعة بشأن فسخ عقد إدارة المنطقة التجارية الحرة بالكويت، ولا تزال الدعوى قيد النظر ما بين المحكمة و إدارة الخبراء، حيث قامت المحكمة مجدداً بتاريخ 26 يناير 2011 بإحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء و التى لا تزال قيد النظر حتى تاريخه.

ويرجح المستشار القانوني الخارجي للشركة المديرة إلغاء قرار وزارة التجارة والصناعة الخاص بفسخ العقد. وأكد أنه في حالة عدم إلغاء القرار فسوف تطالب الشركة المديرة بتعويضات مالية تمثل قيمتها ما فات الشركة المديرة من كسب وما تكبدته من خسائر نتيجة فسخ العقد قبل نهاية مدته.

وجاري تقدير قيمة تلك التعويضات المحتملة للشركة المديرة ، حيث أنه في حالة حكم القضاء بتأييد قرار فسخ العقد، ستقوم الشركة المديرة بطرح تسوية لحقوقها مع الحكومة ، وفي حال عدم إمكان التسوية الودية مع الحكومة، ستقوم الشركة المديرة باللجوء إلى القضاء للمطالبة بالتعويضات المتوقع الحصول عليها قانونا .

و – كان لدى الشركة الأم عقارات مقامة على أراضي مستأجرة بموجب عقود من إدارة أملاك الدولة بوزارة المالية لمدة 25 سنة. وقد قامت وزارة المالية بإصدار قرار بإنهاء بعض تلك العقود بعد انقضاء مدة الـ 25 سنة، حيث قامت الشركة الأم بالطعن على هذا القرار مطالبة بتجديد هذه العقود لمدة 25 سنة إضافية وبنفس الشروط. وقد حكمت محكمة أول درجة بتأييد قرار وزارة المالية والذي طعنت عليه الشركة الأم بالاستئناف. وقد قضت محكمة الاستئناف بجلستها بتاريخ 24 يونيو 2007 في هذه الدعوى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة وإلغاء قرار وزير المالية بسحب هذه العقارات واعتبار هذا القرار كأن لم يكن بكافة ما يترتب عليه من آثار، حيث طعنت وزارة المالية ضد هذا الحكم بمحكمة التمييز والتي قضت بجلستها في تاريخ 30 يونيو 2009 برفض حكم محكمة الإستئناف وتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإنهاء عقود تلك العقارات وتسليمها إلى وزارة المالية. وقد قامت الوزارة بإستلام تلك العقارات من الشركة الأم فعليا بتاريخ 24 مارس 2010.

قامت المجموعة خلال الفترات السابقة بتسجيل مخصصات لكامل قيمة هذه العقارات من مبدأ الحيطة والحذر. وبناء عليه، فإنه في رأي إدارة المجموعة أن صدور حكم محكمة التمييز لن يكون له تأثيرات مادية سلبية على نتائج أعمال المجموعة نظرا لوجود المخصصات اللازمة له في دفاترها.

وفي رأي المستشار القانوني الخارجي للمجموعة، فإنه لا يمكن التعليق على النتائج المالية المحتملة من جراء حكم محكمة التمييز ولا عن التعويضات المحتملة التي قد تنتج للطرفين، حيث أنه لا توجد قاعدة أساسية أو ثابتة تمكن المجموعة من إحتساب تلك النتائج المالية أو التعويضات المحتملة أو تقدير إمكانية إبرام عقود جديدة عن هذه العقارات بشكل دقيق. وبناء على ذلك، ونظرا لوجود مخصصات بالكامل عن هذه العقارات في دفاتر المجموعة، فقد توصلت إدارة المجموعة إلى نتيجة عدم الحاجة إلى تسجيل أية مخصصات إضافية في دفاترها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

ز – تتضمن دفاتر الشركة الأم أرصدة مستحقة من وإلى مؤسسة الموانئ الكويتية، حيث بلغ الرصيد المستحق من مؤسسة الموانئ الكويتية إلى الشركة الأم 40,212,570 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009 – 37,057,660 دينار كويتي)، والذي يتمثل في تكاليف إعادة تأهيل منشآت خاصة بمؤسسة الموانئ الكويتية في المنطقة التجارية الحرة إضافة إلى إيجارات مستحقة عن منشآت مستغلة بواسطة مؤسسة الموانئ الكويتية في المنطقة التجارية الحرة إبان إدارة الشركة الأم لها وكذلك الفوائد المستحقة عن رصيد مؤسسة الموانئ الكويتية، حيث تقوم الشركة الأم بإحتساب مخصص لهذه الفوائد بالكامل. ومن ناحية أخرى، بلغ الرصيد المستحق من الشركة الأم إلى مؤسسة الموانئ الكويتية 6,928,556 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009 – 6,928,556 دينار كويتي)، والذي يتمثل في حصة مؤسسة الموانئ الكويتية في إيرادات الإيجارات المحصلة عن المنشآت القائمة والمستلمة منها بالمنطقة التجارية الحرة إبان إدارة الشركة الأم لها، وذلك بعد خصم الحصة المتعلقة بالإيجارات المستحقة وغير المدفوعة من قبل مؤسسة الموانئ الكويتية عن المنشآت المستغلة من قبلها، والتي سيتم ردها في حالة سداد تلك الإيجارات من قبل مؤسسة الموانئ الكويتية.

نتيجة للقرار الصادر من قبل وزارة التجارة والصناعة رقم 507 / 2006 والمتعلق بإلغاء عقد الإدارة للمنطقة التجارية الحرة بالكويت مع الشركة الأم ، فقد قامت الشركة الأم بإحتساب مخصص لكامل الرصيد المستحق من مؤسسة الموانئ الكويتية، وذلك من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ.

بلغ صافي الرصيد المستحق من قبل مؤسسة الموانئ الكويتية إلى الشركة الأم قبل إحتساب مخصصات الفوائد والمخصصات المتعلقة بقرار فسخ عقد إدارة المنطقة الحرة 33,284,014 دينار كويتي (31 ديسمبر 2009 – 30,129,104 دينار كويتي)، حيث قامت الشركة الأم بإحتساب مخصص لكامل هذا الرصيد متضمنا الفوائد المحتسبة ومخصصات فسخ عقد الإدارة. وقد تم إحتساب مخصصات فسخ عقد الإدارة من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ.

ح – قامت الشركة الأم برفع دعوى قضائية رقم 277/2005 ضد مؤسسة الموانىء الكويتية وإحدى شركات النقليات لمطالبتهما بقيمة الايجارات المستحقة وغير المدفوعة عن إستغلالهما لبعض المواقع في المنطقة التجارية الحرة إبان إدارة الشركة الأم لها، حيث قامت المحكمة الكلية في جلستها بتاريخ 15 فبراير 2010 بالحكم لصالح الشركة الأم بالزام مؤسسة الموانىء الكويتية وشركة النقليات متضامنين بدفع مبلغ 6,956,416 دينار كويتي للشركة الأم عن المساحات والمدة الواردة بأسباب الحكم. كما حكمت المحكمة أيضا برفض الدعوى الفرعية المقامة من مؤسسة الموانىء الكويتية وشركة النقليات ضد الشركة الأم في ذات الصدد. وقد قامت مؤسسة الموانىء الكويتية وشركة النقليات بالطعن على هذا الحكم بالإستئناف، وقامت الشركة الأم كذلك بالطعن على هذا الحكم بالإستئناف حيث ترى الشركة الأم أحقيتها في مبالغ تزيد على قيمة المبلغ المذكور بحكم المحكمة الكلية، حيث تم حجز القضية للحكم من قبل محكمة الاستئناف في تاريخ 24 مايو 2011.

يمثل هذا المبلغ المستحق للشركة الأم طبقا لحكم المحكمة الكلية جزءا من رصيد الإيجارات المستحقة من مؤسسة الموانىء الكويتية والمقيدة على حساب المؤسسة لدى دفاتر الشركة الأم. وحيث أنه قد تم الطعن على هذا الحكم بالإستئناف، كما أن الشركة الأم لم تستلم بعد أي مبالغ في هذا الصدد فعليا، فبناء عليه لم تقم الشركة الأم بأي تعديلات محاسبية في دفاترها في هذا الخصوص وذلك من مبدأ الحيطة والحذر، كما أن دفاتر الشركة الأم تتضمن كافة المخصصات الكافية لمواجهة هذا الأمر (إيضاح 33 – ز).

34 – أحداث لاحقة

تتضمن البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة بعض الموجودات الواقعة في كل من ليبيا و مصر وتونس . ونظرا للأوضاع الراهنة والسائدة في تلك الدول، فإنه يصعب على إدارة المجموعة الحصول على معلومات كافية لتحديد مدى تأثير تلك الأحداث على البيانات المالية المجمعة. و فيما يلي بيان بتلك الموجودات وقيمها كما في 31 ديسمبر 2010 :

1. عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة بمبلغ 12,884,135 دينار كويتي.
2. عقارات قيد التطوير بمبلغ 88,885,833 دينار كويتي.
3. عقارات استثمارية بمبلغ 46,098,828 دينار كويتي.
4. ممتلكات وعقارات ومعدات بمبلغ 671,540 دينار كويتي.

35 – إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي الأدوات المالية الأولية مثل النقد والنقد المعادل والاستثمارات والمدينين والدائنين والتسهيلات البنكية والسندات. نتيجة لذلك، فإن المجموعة تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة في الوقت الحالي مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضها لهذه المخاطر .

مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل والمدينين. إن النقد والنقد المعادل للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد والنقد المعادل والمدينين.

مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن عـــدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري وتستثمر في النقد والنقد المعادل أو الاستثمارات الأخرى القابلـــة للتسييل السريع.

(أ) جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:

2010

المطلوبات المالية	حتى شهر	1 إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	المجموع
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	186,000	3,557,111	40,229,145	71,572,528	2,227,578	117,772,362
تسهيلات بنكية	-	-	38,188,270	161,715,588	-	199,903,858
سندات	-	-	-	6,557,379	7,235,072	13,792,451
	186,000	3,557,111	78,417,415	239,845,495	9,462,650	331,468,671

2009

المطلوبات المالية	حتى شهر	1إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	1 إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	المجموع
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	172,704	2,103,012	43,781,436	90,161,996	2,216,009	138,435,157
تسهيلات بنكية	-	-	32,961,532	93,470,309	66,000,000	192,431,841
سندات	-	-	-	3,098,392	4,131,000	7,229,392
	172,704	2,103,012	76,742,968	186,730,697	72,347,009	338,096,390

(ب) إن تحليل الالتزامات المحتملة والارتباطات الرأسمالية للمجموعة وفقا للاستحقاقات التعاقدية المتبقية كانـــت كما يلي:

2010

الالتزامات المحتملة	حتى شهر	1إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	1إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	المجموع
خطابات ضمان	34,229	664,852	2,420,648	-	-	3,119,729
اعتمادات مستندية	-	-	-	-	-	-
ارتباطات رأسمالية	-	-	406,278	527,694	-	933,972
	34,229	664,852	2,826,926	527,694	-	4,053,701

2009

الالتزامات المحتملة	حتى شهر	1إلى 3 شهور	3 إلى 12 شهر	1إلى 5 سنوات	فوق 5 سنوات	المجموع
خطابات ضمان	-	-	2,418,003	-	-	2,418,003
اعتمادات مستندية	-	84,986	-	-	-	84,986
ارتباطات رأسمالية	248,054	57,950	3,325,266	1,287,009	-	4,918,279
	248,054	142,936	5,743,269	1,287,009	-	7,421,268

مخاطر سعر الفائدة

إن الأدوات المالية تتعرض لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة. إن أسعار الفائدة الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق الموجودات والمطلوبـــات الماليـــة يشار إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار الفائدة على ربح المجموعة وذلك مع ثبات المتغيرات الأخرى (من خلال التأثير على الودائع قصيرة الأجل والاقتراضات ذات الفائدة المتغيرة والسندات).

السنة	الزيادة / (النقص) في معدل الفائدة	الرصيد كما في 31 ديسمبر	الأثر على بيان الدخل المجمع
2010			
ودائع بنكية	**± 50 نقطة أساس**	**4,896,902**	**± 24,485**
سحب على المكشوف	**± 50 نقطة أساس**	**(10,559,203)**	**± 52,976**
قروض	**± 50 نقطة أساس**	**(189,344,655)**	**± 946,723**
سندات	**± 50 نقطة أساس**	**(13,792,451)**	**± 68,962**
2009			
ودائع بنكية	± 50 نقطة أساس	8,561,297	± 42,806
سحب على المكشوف	± 50 نقطة أساس	(9,506,522)	± 47,533
قروض	± 50 نقطة أساس	(182,925,319)	± 914,627
سندات	± 50 نقطة أساس	(7,229,392)	± 36,147

مخاطر العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. يمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية. تحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر الجدول التالي حساسية التغير المحتمل المعقول في سعر الصرف بين العملات الأجنبية والدينار الكويتي:

العملة	التغير في سعر صرف العملة الأجنبية	الأثر على بيان الدخل المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل المجمع
2010			
دولار أمريكي	**± %5**	**± 67,233**	**± 28,293**
يورو	**± %5**	**± 1,356,414**	**± 83,969**
درهم إماراتي	**± %5**	**± 1,455,461**	**± 288,476**
دينار أردني	**± %5**	**± 122,516**	**–**
جنيه مصري	**± %5**	**± 1,091,456**	**–**
أخرى	**± %5**	**± 36,360**	**–**
2009			
دولار أمريكي	± %5	± 374,517	± 22,698
يورو	± %5	± 234,672	± 5,842
درهم إماراتي	± %5	± 1,739,340	± 47,609
ريال قطري	± %5	± 112	± 67,267
دينار أردني	± %5	± 176,055	–
جنيه مصري	± %5	± 3,767,594	–
أخرى	± %5	± 11,916	–

مخاطر أسعار أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد سواء كانت هذه التغيرات بسبب عوامل خاصة بالأداة المنفردة أو مصدرها أوعوامل تؤثر على جميع الأدوات المتداولة في السوق. تدير المجموعة هذا الخطر من خلال تنويع الاستثمارات من حيث التوزيع الجغرافي وتركيز الأنشطة في القطاعات. إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية ينشأ من استثمار المجموعة في أوراق مالية مصنفة كإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل واستثمارات متاحة للبيع.

يبين الجدول التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات:

	2010			2009	
مؤشرات السوق	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الدخل المجمع	الأثر على بيان الدخل الشامل المجمع	التغير في سعر أدوات الملكية %	الأثر على بيان الدخل الشامل المجمع
سوق الكويت للأوراق المالية	**± %5**	**± 3,091**	**± 243,473**	± %5	± 281,418
سوق الدوحة للأوراق المالية	**± %5**	–	–	± %5	± 67,267
سوق أبوظبي للأوراق المالية	**± %5**	–	**± 14,077**	± %5	± 47,609
ناسداك	**± %5**	–	–	± %5	± 22,698
سوق مالطا للأوراق المالية	**± %5**	–	**± 45,240**	± %5	± 46,450

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحتة غير تلك المتعلقة بالبيع الجبري أو التصفية. ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة. إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر، بإستثناء القيمة العادلة لبعض الاستثمارات المتاحة للبيع التي لم يكن من الممكن قياسها بشكل موثوق كما هو مبين في إيضاح (6).

ابتدء من 1 يناير 2009، قامت المجموعة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) للأدوات المالية التي تم قياسها في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتطلب هذا المعيار الإفصاح عن قياس القيمة العادلة عن طريق مستوى القياس المتسلسل التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة (الغير معدلة) في الأسواق النشطة وذلك للموجودات أوالمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: المعطيات الأخرى المتضمنة في المستوى الأول بخلاف الأسعار المعلنة والتي يمكن معاينتها على الموجودات أوالمطلوبات، إما بشكل مباشر (وهي الأسعار) أو بشكل غير مباشر (أي المشتقة من الأسعار).
- المستوى الثالث: المعطيات الخاصة بالموجودات أوالمطلوبات التي لا تعتمد على معاينة بيانات السوق (المعطيات الغير معاينة).

إن الجدول التالي يبين موجودات ومطلوبات المجموعة التي تم قياسها بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر:

	2010		
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المجموع
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:			
أوراق مالية مسعرة	**61,810**	-	**61,810**
استثمارات متاحة للبيع:			
أوراق مالية مسعرة	**5,151,010**	-	**5,151,010**
محافظ وصناديق مدارة	-	**3,143,292**	**3,143,292**
	5,212,820	**3,143,292**	**8,356,112**

	2009		
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المجموع
استثمارات متاحة للبيع:			
أوراق مالية مسعرة	8,714,169	-	8,714,169
محافظ وصناديق مدارة	-	3,072,919	3,072,919
	8,714,169	3,072,919	11,787,088

يتم تحديد القيمة العادلة للادوات المالية في السوق النشط بناء علي اسعار السوق في نهاية السنة المالية. يعتبر السوق نشطا إذا كانت الأسعار متاحة بانتظام من خلال التداول أو الوسيط أوالقطاع المنتمية له الأداة المالية أوخدمات التسعير أو الجهات الرقابية، حيث تمثل هذه الأسعار المعاملات الفعلية التي تتم بانتظام على نفس نسق معاملات السوق. إن الأسعار المعلنة بالسوق والتي تستخدم في قياس الموجودات المالية للمجموعة هي أخر أمر شراء، حيث تم إدراج هذه الادوات ضمن المستوى الأول للقياس. إن الأدوات المتضمنة في المستوى الأول تشمل بشكل رئيسي استثمارات الملكية التي تم تصنيفها كمحتفظ بها لغرض التداول او كمتاحة للبيع.

يتم إحتساب القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في سوق نشط (كالمشتقات على سبيل المثال) بإستخدام أساليب التقييم. إن هذه الأساليب تستخدم بشكل جوهري المعلومات المتاحة بالسوق والتي يمكن معاينتها مع قلة الإعتماد قدر الإمكان على تقديرات المنشأة الخاصة. تدخل الأدوات المالية ضمن المستوى الثاني للقياس إذا كانت جميع المعطيات الجوهرية المطلوبة لتحديد القيمة العادلة متاحة. أما في حال عدم إتاحة أحد المعطيات أو أكثر من المعطيات الجوهرية المطلوبة للتقييم، فيتم إعتبار الأدوات المالية ضمن المستوى الثالث للقياس.

إن اساليب القياس التي تستخدم لتقييم الادوات المالية هي كما يلي:

- أسعار السوق المعلنة أوالأسعار المتداولة للأدوات المالية المماثلة.
- القيمة العادلة لأسعار الفائدة المتبادلة، والتي يتم احتسابها من خلال القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة اعتمادا على معدل العائد السائد.
- القيمة العادلة للعقود المستقبلية للعملات الأجنبية، والتي يتم احتسابها بإستخدام أسعار الصرف المستقبلية المقدرة في نهاية السنة المالية، حيث يتم خصم القيمة الناتجة عن هذا الإحتساب إلى القيمة الحالية.
- أساليب أخرى (مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة) والتي تستخدم لتحديد القيمة العادلة لأي أداة مالية أخرى.

36 – إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض تكلفة الموارد المالية.

للمحافظة على الهيكل المثالي للموارد المالية أو تعديله، يمكن للشركة الأم تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين أو تخفيض رأس المال المدفوع أو إصدار أسهم جديدة أو بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون أو سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

تقوم المجموعة بمتابعة مواردها المالية بالمقارنة مع الشركات الأخرى في نفس القطاع بناء على "نسبة الرفع المالي"، والتي يتم إحتسابها بناء على نسبة صافي الديون إلى إجمالي الموارد المالية. يتم احتساب صافي الديون على أساس إجمالي الاقتراض (متضمنا التسهيلات البنكية القصيرة والطويلة الأجل كما هي مبينة في بيان المركز المالي المجمع) ناقصا النقد والنقد المعادل. يتم إحتساب إجمالي الموارد المالية على أساس "حقوق الملكية" كما هي مبينة في المركز المالي المجمع مضافا اليها "صافي الديون".

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، تتكون اجمالى الموارد المالية مما يلي:

	2010	2009
تسهيلات بنكية	**199,903,858**	192,431,841
سندات	**13,792,451**	7,229,392
ناقصا : نقد ونقد معادل	**(13,242,161)**	(11,081,010)
وديعة لأجل	-	(600,000)
صافي الديون	**200,454,148**	187,980,223
حقوق الملكية	**236,346,523**	275,149,756
إجمالي الموارد المالية	**436,800,671**	463,129,979
نسبة الرفع المالي	**% 45.89**	% 40.58

37 – توزيعات أرباح مقترحة والجمعية العمومية

إقترح مجلس إدارة الشركة الأم عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010 (2009– عدم توزيع أرباح نقدية أو أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009). يخضع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العمومية للمساهمين والجهات المختصة.

الجمعية العمومية للمساهمين

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين المنعقدة بتاريخ 7 يونيو 2010 على اقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح نقدية أوأسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009 (31 ديسمبر 2008– عدم توزيع أرباح نقدية أوأسهم منحة).

38 - تحليل القطاعات

(أ) قامت إدارة المجموعة بتصنيف أعمال المجموعة إلى القطاعات التالية :

- عقارية وأخرى: والتي تتضمن التطوير والمتاجرة في العقارات وكذلك تأجيرها وإدارتها وأنشطة أخرى.
- بيع بالجملة: و التي تتضمن عمليات المبيعات في الأنشطة الغذائية للشركات التابعة.
- إستثمارية: والتي تتضمن الإستثمار في الشركات الزميلة والأسهم وشركات المحاصة.

لا توجد عمليات ما بين قطاعات المجموعة. إن تفاصيل القطاعات السابق ذكرها هي كما يلي:

	2010				2009			
	عقارية وأخرى	بيع بالجملة	إستثمارية	مجموع	عقارية وأخرى	بيع بالجملة	إستثمارية	مجموع
دخل القطاع	16,583,604	12,867,995	6,211,757	35,663,356	9,713,920	1,847,021	35,228,145	46,789,086
مصاريف القطاع	(10,293,887)	(14,933,276)	-	(25,227,163)	(9,415,882)	(3,078,715)	-	(12,494,597)
إستهلاكات وإطفاءات و تغيرات في القيمة العادلة	(3,557,172)	(354,931)	-	(3,912,103)	14,796,802	(134,429)	-	14,662,373
مصاريف ضرائب	-	-	-	-	(6,041,940)	-	-	(6,041,940)
مخصصات	(154,652)	(8,967)	-	(163,619)	(382,838)	(69,004)	(425,383)	(877,225)
خسائر إنخفاض في القيمة	(5,318,899)	-	(32,120,190)	(37,439,089)	(6,210,309)	-	(3,445,040)	(9,655,349)
أرباح القطاع	(2,741,006)	(2,429,179)	(25,908,433)	(31,078,618)	2,459,753	(1,435,127)	31,357,722	32,382,348
صافي الفوائد				(3,329,909)				(2,141,914)
مصاريف غير موزعة				(40,084)				(726,853)
صافي (خسارة) ربح السنة				(34,448,611)				29,513,581
الخاص بـــ:								
مساهمي الشركة الأم				(34,448,895)				29,520,104
الحصص غير المسيطرة				284				(6,523)
				(34,448,611)				29,513,581
إجمالي الموجودات	363,317,889	9,642,403	201,306,198	574,266,490	376,286,618	6,952,690	236,817,878	620,057,186

(ب) لأغراض الإدارة ، يتم تنظيم المجموعة في صورة خمس قطاعات جغرافية، وهي دولة الكويت ودول مجلس التعاون وأسيا وأفريقيا وأخرى. إن القطاعات الجغرافية تتمثل فيما يلي:

	2010						2009					
	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	أسيا	أفريقيا	أخرى	الإجمالي	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	أسيا	أفريقيا	أخرى	الإجمالي
نقد بالصندوق ولدى البنوك	1,286,975	128,675	541,710	1,094,191	5,293,708	8,345,259	761,450	57,972	414,885	974,882	910,524	3,119,713
ودائع بنكية	1,380,493	29,990	210,159	3,276,260	-	4,896,902	2,504,521	268,049	1,083,700	2,907,850	1,797,177	8,561,297
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	61,810	-	-	-	-	61,810	-	-	-	-	-	-
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	5,604,373	9,419	4,167,009	644,991	1,701,348	12,127,140	6,134,329	124,121	3,323,163	264,191	1,755,937	11,601,741
استثمارات متاحة للبيع	11,392,604	1,708,202	-	-	1,470,659	14,571,465	12,831,945	3,724,170	-	-	1,962,420	18,518,535
استثمار في شركات زميلة	185,914,230	-	-	-	758,693	186,672,923	218,299,343	-	-	-	-	218,299,343
عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة	-	12,969,446	5,045,891	12,884,135	-	30,899,472	-	12,257,900	6,816,439	13,014,542	-	32,088,881
عقارات قيد التطوير	-	18,594,847	2,172,533	88,885,833	-	109,653,213	-	23,396,042	1,926,605	94,477,808	-	119,800,455
ممتلكات ومعدات	1,529,945	883,026	6,255,984	913,038	131,447	9,713,440	1,479,004	854,542	5,667,951	377,804	54,785	8,434,086
عقارات استثمارية	60,438,323	80,909,631	7,900,303	1,977,781	46,098,828	197,324,866	63,773,142	80,474,868	6,794,972	1,683,845	46,906,308	199,633,135
إجمالي الموجودات	267,608,753	115,233,236	26,293,589	109,676,229	55,454,683	574,266,490	305,783,734	121,157,664	26,027,715	113,700,922	53,387,151	620,057,186
تسهيلات بنكية	(189,459,203)	-	-	-	(10,444,655)	(199,903,858)	(181,067,286)	-	-	-	(11,364,555)	(192,431,841)
سندات	-	-	-	-	(13,792,451)	(13,792,451)	-	-	-	-	(7,229,392)	(7,229,392)
مطلوبات أخرى	(35,051,963)	(15,806,701)	(2,430,927)	(61,046,237)	(4,281,585)	(118,617,413)	(28,342,723)	(26,155,865)	(883,403)	(79,088,942)	(4,733,324)	(139,204,257)
ضرائب مؤجلة	-	-	-	-	(5,606,245)	(5,606,245)	-	-	-	-	(6,041,940)	(6,041,940)
إجمالي المطلوبات	(224,511,166)	(15,806,701)	(2,430,927)	(61,046,237)	(34,124,936)	(337,919,967)	(209,410,009)	(26,155,865)	(883,403)	(79,088,942)	(29,369,211)	(344,907,430)

	2010						2009					
	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	آسيا	أفريقيا	أخرى	الإجمالي	الكويت	دول مجلس التعاون الخليجي	آسيا	أفريقيا	أخرى	الإجمالي
الإيرادات												
إيرادات الإيجارات	8,586,399	-	349,390	-	1,507,493	10,443,282	8,279,168	2,520	305,424	-	-	8,587,112
الحصة من نتائج الشركات الزميلة	5,374,130	-	-	-	(28,940)	5,345,190	35,108,063	-	-	-	-	35,108,063
صافي إيرادات المبيعات	8,409,838	-	4,406,996	-	-	12,816,834	1,682,875	-	162,633	-	-	1,845,508
صافي ربح الاستشارات	186,822	144,572	-	-	535,173	866,567	35,272	123,250	-	-	(3,279)	155,243
صافي ربح بيع شركات تابعة	251,845	-	4,309,086	-	-	4,560,931	-	-	-	-	-	-
التغير في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية	(3,407,605)	(279,887)	552,947	-	-	(3,134,545)	(3,055,403)	-	-	-	18,212,318	15,156,915
إيرادات فوائد	3,242,823	11,125	53,441	272,413	53,697	3,633,499	3,144,012	21,026	75,220	315,804	108,429	3,664,491
إيرادات أخرى	1,596,278	-	29,495	4,779	-	1,630,552	2,721,650	-	101,174	1,247	149,758	2,973,829
إجمالي الإيرادات	24,240,530	(124,190)	9,701,355	277,192	2,067,423	36,162,310	47,915,637	146,796	644,451	317,051	18,467,226	67,491,161
المصاريف												
تكاليف موظفين	3,328,349	120,661	631,541	549,894	385,487	5,015,932	4,333,557	169,963	292,404	190,454	74,169	5,060,547
تكلفة المبيعات	8,367,990	-	4,933,193	-	-	13,301,183	1,795,412	-	182,789	-	-	1,978,201
عمومية وإدارية	3,975,979	507,395	703,396	1,504,907	218,371	6,910,048	5,764,445	639,079	461,863	333,925	102,045	7,301,357
إستهلاكات وإطفاءات	454,606	17,742	194,127	72,902	38,181	777,558	422,228	1,584	28,099	26,321	16,310	494,542
الحصة من نتائج شركة المحاصة	-	-	-	-	-	-	35,161	-	-	-	-	35,161
مصاريف فوائد	2,767,554	-	-	-	1,040,944	3,808,498	2,719,316	-	-	-	231,225	2,950,541
خسائر إنخفاض في القيمة	31,929,001	5,510,088	-	-	-	37,439,089	3,674,117	321,377	3,453,774	1,772,460	433,621	9,655,349
مخصصات	3,208,706	-	109,823	-	-	3,318,529	3,556,061	-	105,716	71,312	-	3,733,089
خسائر عملة أجنبية	40,084	-	-	-	-	40,084	656,853	-	-	-	-	656,853
مصاريف ضرائب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6,041,940	6,041,940
مصاريف أخرى	-	-	-	-	-	-	70,000	-	-	-	-	70,000
إجمالي المصاريف	54,072,269	6,155,886	6,572,080	2,127,703	1,682,983	70,610,921	23,027,150	1,132,003	4,524,645	2,394,472	6,899,310	37,977,580
صافي (خسارة) ربح السنة	(29,831,739)	(6,280,076)	3,129,275	(1,850,511)	384,440	(34,448,611)	24,888,487	(985,207)	(3,880,194)	(2,077,421)	11,567,916	29,513,581
الخاص بـ:												
مساهمي الشركة الأم	(30,158,903)	(6,268,744)	3,102,983	(1,508,671)	384,440	(34,448,895)	24,902,935	(970,304)	(3,923,009)	(2,057,434)	11,567,916	29,520,104
الحصص غير المسيطرة	327,164	(11,332)	26,292	(341,840)	-	284	(14,448)	(14,903)	42,815	(19,987)	-	(6,523)
	(29,831,739)	(6,280,076)	3,129,275	(1,850,511)	384,440	(34,448,611)	24,888,487	(985,207)	(3,880,194)	(2,077,421)	11,567,916	29,513,581

لمزيد من المعلومات حول السياسات المحاسبية المستخدمة وطبيعة الحسابات أعلاه، يمكن الرجوع إلى إيضاح (2) والإيضاحات المتعلقة بتلك الحسابات بالبيانات المالية المجمعة المرفقة.

39 – أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتناسب مع تبويب أرقام السنة الحالية.